بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي، فجر أمس الأربعاء، عدواناً واسعاً على شمال الضفة الغربية، مركّزاً على محافظات جنين وطوباس وطولكرم، التي اعمن منذ 7 أكتوبر الماضي، في استباحتها وملاحقة مقاوميها وتخريب بنيتها التحتية، وهو ما شكّل تمهيداً للعدوان الحالي، الاوسع منذ 2002

حرب مفتوحة على شمال الضفة

حصار جنين وطولكرم وطوباس ومستشفياتها وإخلاء سكّان

حيفا ـ **نايف زيداني**
رام الله ـ **نائلة خليل**
محمود السعدي، جهاد بركات

أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر أمس الأربعاء، عدواناً واسعاً على مدن محافظات جنين وطولكرم وطوباس، شمال الضفة الغربية المحتلة، ناقلة الأنظار، كما كان متوقعاً إلى حدّ بعيد، بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إلى مركز «ثقل» آخر لعملياتها، هو الضفة الغربية، في إطار «عملية عسكرية» هي الأكبر في الضفة منذ عام 2002، ومهّد لها الاحتلال منذ بدء عدوانه على غزة في 7 أكتوبر، بعمليات عسكرية يومية، ركّزت خصوصاً على ملاحقة المقاومين، وتصفية عدد منهم، واعتقال «مطلوبين»، ولكن خصوصاً بعمليات تجريف واسعة للبنية التحتية، خاصة في مخيم جنين، ومخيمي طولكرم، أي طولكرم ونور شمس.

وتعدّ الضفة، هدفاً للاحتلال منذ ما قبل عدوان غزة، وتتصدر لائحة مخططات حكومته المتطرفة، برئاسة بنيامين نتنياهو، كما أن الانتهاكات التي أمعن الاحتلال بارتكابها في الضفة، لا سيما بعد توزير المتطرفَين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، كانت من أحد محركات عملية «طوفان الأقصى» التي نفذتها «حماس» في مستوطنات غلاف قطاع غزة، فضلاً عن تسعير توسيع الاستيطان، وانتهاكات المسجد الأقصى. ولذلك، لم يأت عدوان أمس، مفاجئاً، وحتى حصار المستشفيات العاملة في طولكرم وطوباس وجنين، وعمليات «إخلاء المواطنين»، وسط خشية من استنساخ حرب غزة، وبدعم أميركي، وبينما سرّبت وسائل إعلام الاحتلال أن العملية في الضفة، التي شاركت فيها مروحيات وطائرات مقاتلة وعدد كبير من «المستعربين»، والليات عسكرية وأسلحة متقدمة ضمن «لواءين»، ستستمر 3 أيام، لم يحدّد جيش الاحتلال عمليته بمدة زمنية معينة.

وأطلق جيش الاحتلال، فجر أمس، ما أسماها «عملية عسكرية» واسعة النطاق طاولت مدن جنين وطولكرم وطوباس ومخيماتها، وأسفرت حتى عصر أمس عن استشهاد 10 فلسطينيين، ودمار كبير طاول البنية التحتية في المناطق المستهدفة.

وأطلقت قوات الاحتلال على عمليتها اسم «المخيمات الصيفية»، ما ذكّر بعملية «السور الواقي» في 2002، التي طاولت الضفة (مرحلة الانتفاضة الفلسطينية الثانية). وكان الحدث الأبرز أمس، مسارعة قوات الاحتلال إلى فرض حصار على المستشفيات، وإخراجها عن الخدمة، وحصار الأهالي، ومنعهم من الدخول أو الخروج من المناطق المستهدفة، واعتبار وزراء إسرائيليين العدوان «حرباً».

وفرضت قوات الاحتلال منذ فجر أمس، حصاراً مشدداً على مدينة ومخيم جنين، حيث أغلقت جميع المداخل المؤدية إليهما، مانعة الدخول أو الخروج منهما، مع قطع الطرق على مستشفى ابن سينا بالسواتر الترابية، ومحاصرة مستشفى الشهيد خليل سليمان الحكومي، ومقري جمعيتي الهلال الأحمر وإصدقاء المريض، بحسب وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا». وسجّلت منذ فجر أمس، اشتباكات عنيفة داخل المخيم، بين المقاومين وقوات الاحتلال. وهدّدت قوات الاحتلال باقتحام مستشفى الشهيد خليل سليمان الحكومي، بحسب ما أكده محافظ جنين كمال أبو الرب لـ«العربي الجديد»، مؤكداً أن «قوات الاحتلال أخرجت مستشفيات المحافظة عن الخدمة». ووصف أبو الرب الوضع بـ«الصعب جداً»، مع تجريف البنية التحتية في مدينة ومخيم جنين للمرة الـ12 (منذ بدء العدوان على غزة)»، مشيراً إلى أن «هذا الاقتحام يُعد الأكثر تعقيداً وخطورة، ما ينذر بإطالة أمد العملية». وأوضح أن جنين، التي يبلغ عدد سكانها نحو 400 ألف نسمة، تعتمد على مستشفى حكومي واحد. وفي المحصلة، بلغ عدد شهداء مخيم جنين، حتى عصر أمس، بعد بدء العدوان، ستة.

بدوره، قال محافظ طولكرم مصطفى طقاقطة لـ«العربي الجديد» إن «الوضع في مدينة طولكرم صعب جداً، حيث تجري العملية العسكرية الإسرائيلية ومحاصرة مستشفى المدينة، المستشفى الحكومي ثابت ثابت، ومستشفى الزكاة، في الوقت ذاته». وأوضح أن العدوان «يتركز في مخيم نور شمس، شرق مدينة طولكرم، الذي جرى تدمير الشارع الفرعي المؤدي إليه، بعدما دُمّر الشارع الرئيسي قبل أيام عدة، لذلك نحن نتحدث عن عزل المخيم ومحيطه عن البلدات والقرى، أي نحو 50 ألف نسمة، بشكل أساسي». وذكرت وكالة وفا أن قوات الاحتلال أخرجت مواطنين بمغادرة مخيم نور شمس خلال 4 ساعات، وأقامت نقطة عسكرية في حارة المسلخ لتفتيشهم، قبل المغادرة.

وشهد مخيم الفارعة، جنوب طوباس، فجر أمس، عملية عسكرية واسعة أيضاً نفذها جيش الاحتلال، أدّت إلى سقوط 4 شهداء حتى عصر أمس. وبدأت العملية بإنزال جوي لعشرات الجنود، عبر طائرات مروحية عسكرية، بالتزامن مع اقتحام اليات عسكرية للمخيم، وانتشر الجنود بكثافة في شوارع وأزقة المخيم، ما أدى إلى حصار الأهالي في منازلهم، بحسب ما أكده لـ«العربي الجديد» رئيس اللجنة الشعبية لخدمات مخيم الفارعة، عاصم منصور. وأوضح أن الاشتباكات المسلحة اندلعت بين المقاومين وقوات الاحتلال منذ بداية الاقتحام، وسط سماع انفجارات ناجمة عن عبوات ناسفة محلية الصنع. ولفت إلى قيام قوات الاحتلال بتجريف الشوارع في المخيم. ويبلغ عدد سكّان المخيم 8 آلاف نسمة، ويعيشون في مساحة ضيقة ضمنه. وحذرت وزارة الصحة الفلسطينية، في بيان، من تداعيات حصار الاحتلال مستشفيات جنين، وطولكرم، وطوباس، وتهديداته باقتحامها. وأكدت أن عشرات المرضى يعالجون داخل مستشفيات جنين الحكومية والأهلية والخاصة، وأن أي اقتحام لها هو تهديد مباشر لحياتهم وحياة الطواقم الطبية. كما ندّد مساعد وزير الخارجية الفلسطيني، أحمد الديك، بأوامر جيش الاحتلال بإخلاء الفلسطينيين منازلهم في مخيم نور شمس، مضيفاً في تصريح لوكالة الأناضول أن «إسرائيل تستنسخ تجربة إخلائها السكان من غزة على الضفة وتخلق بيئة طاردة للعيش في كل مكان».

وقطع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، زيارة كان يقوم بها إلى السعودية وعاد إلى رام الله، وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ، إن عباس يجري اتصالات لوقف العدوان في الضفة الغربية وغزة، مندداً بالعدوان، وداعياً في بيان «الولايات المتحدة إلى «التدخل العاجل»، فيما دعت حركة حماس لـ«النفير بتجريف الشوارع في المخيم، وإلى جرى تدمير الشارع الفرعي المؤدي إليه، بعدما دُمّر الشارع الرئيسي قبل أيام عدة، لذلك نحن نتحدث عن عزل المخيم ومحيطه عن البلدات والقرى، أي نحو 50 ألف نسمة، بشكل أساسي». وذكرت وكالة وفا أن قوات الاحتلال

> كاتس: على إسرائيل التعامل مع «التهديد» بطريقة غزة نفسها
>
> تهديد العبوات الناسفة هو السبب الرئيسي لشنّ العدوان
>
> إذاعة «كان»: قد يجري إخلاء سكان من بعض المناطق

قوات للاحتلال في مخيم الفارعة بطوباس، امس (Getty)

للحديث تتمة...

تآكل اتفاقيات الأمم المتحدة في ليبيا

اسامة علي

لا ينقضي العجب من طريقة إدارة قيادة الأمم المتحدة لعمليات الحوار السياسي في ليبيا، ففي كل مرة تأتي بجديد لا يقل عجباً عما سبقه، وآخرها دعوة أطراف الأزمة المندلعة أخيراً حول مؤسسة المصرف المركزي إلى «اجتماع طارئ» للتوصل «إلى توافق يستند إلى الاتفاقات السياسية والقوانين السارية». وفي الوقت نفسه تعتبر أن حلّ أزمة المصرف «ملحّة لتهيئة الظروف المواتية لعملية سياسية شاملة». «لإنهاء أزمة تآكل شرعية المؤسسات وانقسامها». بعيداً عن أزمة المصرف المركزي، التي لا جانب إيجابياً فيها سوى أنها كشفت حقيقة الصراع وأن هدف أطرافه المال لا سواه، يبرز سؤال ملحّ: ماذا تعني البعثة الأممية بـ«أزمة تآكل شرعية المؤسسات»؟ بكل تأكيد لا تعني انتهاء آجالها، كعمر اتفاق الصخيرات الموقّع عام 2015 المحدد بعامين، وعمر اتفاق جنيف الموقّع في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 والمحدد بعام وثمانية أشهر، بل هي تقصد الإفراغ المقصود من قِبل جميع المؤسسات السياسية لبنود تلك الاتفاقيات من محتواها.

في منتصف العام 2022 وحين كانت البلاد تعود إلى حالة الانقسام الحكومي الحاد من جديد بتكليف مجلس النواب حكومة جديدة استناداً إلى انتهاء مدة اتفاق جنيف الذي جاء بحكومة الوحدة الوطنية، خرجت ستيفاني وليامز، القائمة بمنصب رئيس البعثة الأممية بالإنابة والمشرفة على صياغة هذا الاتفاق، معلنة أن اتفاق جنيف محدد بأجل إجراء الانتخابات التي كان مقرراً لها أن تجري نهاية العام 2021.

قبلها ترك المبعوث الأممي الأسبق إلى ليبيا، برناردينو ليون، الذي هندس اتفاق الصخيرات، الباب مفتوحاً على مصراعيه لتأويل انتهاء أجل هذا الاتفاق إلى اليوم، كونه مرتبط بإنجاز قوانين لإجراء الانتخابات بالتوافق بين مجلسي النواب والدولة. وبعدها رسّخ المبعوث الأممي السابق عبد الله باتيلي، الصراع، بحصره في قادة المؤسسات الخمس، مجلسي النواب والدولة وحكومة الوحدة والمجلس الرئاسي بالإضافة إلى مليشيات خليفة حفتر في الشرق، من خلال مبادرة أطلقها واستقال وتركها مفتوحة، قد يكون من نافل القول إن الأمم المتحدة ما دخلت على خط نزع إلا وعمّقته، لكن تجديد الحديث لدى حزب الله خصوصاً، الرافض لمنح القوة الأممية صلاحيات أوسع، وتحديداً لجهة إجراء دوريات بمفردها من دون مرافقة من الجيش اللبناني. ورحّب رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، نجيب ميقاتي، بالتمديد، شاكراً جميع أعضاء مجلس الأمن الذين صوتوا مع التمديد. وقال في بيان إن «تجديد ولاية يونيفيل أمر ضروري للحفاظ على الاستقرار في جنوب لبنان، ونحن نقدّر الدعم والتعاون المستمر من مجلس الأمن في هذا الصدد». وأكد ميقاتي «التزام لبنان في العمل بشكل وثيق مع يونيفيل لمواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه الاستقرار في الجنوب»، مجدداً «التزام لبنان تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمها القرار 1701».

وتشكّلت «يونيفيل» في عام 1978، بعد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان، وتم تعديل مهامها مراراً، خصوصاً بما يتعلق بعديدها وعتادها، وفقاً لتطورات الأوضاع في لبنان، خصوصاً بعد الاجتياح الإسرائيلي لبيروت في عام 1982. وبعد عدوان صيف 2006، تم توسيع مهامها لتطبيق القرار 1701، الذي وضع حداً لهذا العدوان. وتصادمت القوات الدولية مراراً مع حزب الله، وآخرها حادثة مقتل الجندي الأيرلندي في القوة، شون روني، وجرح ثلاثة من رفاقه، في 14 ديسمبر/ كانون الأول 2022، خلال حادثة تخللها إطلاق رصاص على سيارتهم المدرعة في أثناء مرورها في منطقة العاقبية. جنوبي صيدا. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أفرجت المحكمة العسكرية اللبنانية عن المتهم محمد عيّاد، لأسباب طبية. وينتمي عيّاد إلى حزب الله. وكان القرار الاتهامي الذي أصدره قاضي التحقيق العسكري الأول فادي صوان في مطلع عام 2023، قد وجّه إليه تهمة القتل، إضافة إلى أربعة فارين من وجه العدالة، وجميعهم ينتمون أيضاً إلى حزب الله.

وجاء قرار التمديد مع تواصل تراجع حدة العمليات العسكرية على الجبهة اللبنانية لليوم الثالث على التوالي، أمس الأربعاء، وسط غياب أي حل دبلوماسي بين حزب الله وإسرائيل، خصوصاً إثر التصعيد الواسع الأحد الماضي، والذي هاجم فيه حزب الله، وفق الأمين العام للحزب حسن نصر الله، مواقع استخباراتية إسرائيلية قرب تل أبيب. في الإطار، أكد مصدرٌ نيابي في حزب الله لـ«العربي الجديد»، أن «العمليات العسكرية دائماً مرتبطة بالميدان، وبالتالي لا علاقة للردّ على اغتيال (القائد العسكري الأعلى لحزب الله فؤاد) شكر بوتيرتها، فنحن عدنا إلى المعادلة نفسها، بأن كلّ تصعيد إسرائيلي سيواجَه بتصعيد».

وأشار المصدر، الذي رفض الكشف عن اسمه، إلى أن «عمليات المقاومة مستمرّة والجبهة ستبقى مفتوحة طالما أنّ العدوان الإسرائيلي على غزة مستمرّ». وشدّد على أنه «إذا أراد العالم الذي ينقل موفدين إلى بيروت برسائل مختلفة لمنع التصعيد، ووقف جبهة لبنان عليه أولاً أن يوقف جرائم العدو بحقّ الشعب الفلسطيني».

ميدانياً، قُتل أربعة أشخاص، أمس الأربعاء، إثر استهداف طائرة مُسيّرة إسرائيلية، سيارة على طريق دمشق - بيروت بالقرب من منطقة الزبداني شمال غربي العاصمة السورية دمشق، كانت متجهة إلى الأراضي اللبنانية. وذكرت وحدات الرصد والمتابعة التابعة للمعارضة السورية لـ«العربي الجديد»، أن عدة أشخاص قُتلوا في الاستهداف الإسرائيلي بصاروخ موجه، على حاجز للفرقة الرابعة التي يقودها شقيق رأس النظام السوري، ماهر الأسد، عند جسر مفرق بيروت بالقرب من مفرق مدينة الزبداني، شمال غربي العاصمة دمشق. وكشف مصدران أمنيان لوكالة رويترز، أن الهجوم أسفر عن مقتل ثلاثة مقاتلين فلسطينيين وأحد عناصر حزب الله. وأوضح المصدران أن السيارة لم يكن بها أسلحة.

ونعت سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، «كوادرها في ساحة سورية»، الشهداء أسامة موفق عريشة، وحسام زياد عريشة، وفراس عريشة، وأضاف جيش الاحتلال في بيانه أن «الهجوم أسفر كذلك عن مقتل عدد من هو فراس قاسم. وجاء في بيان صدر عنه أن الهجوم نفذ بواسطة «قطعة جوية تابعة لسلاح الجو»، في إشارة إلى مسيرة هجومية. وادعى الاحتلال أن قاسم «كان مسؤولاً عن تطوير الخطط العملياتية للجهاد الإسلامي في سورية ولبنان، وكان يؤدي دوراً مركزياً في تجنيد فلسطينيين لصالح حزب الله بهدف تنفيذ عمليات من لبنان باتجاه الأراضي الإسرائيلية». وزعم أنه «خلال السنوات الأخيرة، وبشكل خاص على مدار الأشهر الأخيرة، يستخدم حزب الله، بتوجيه وتمويل إيراني، الجهات الفلسطينية للترويج لعمليات ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية».

> جاء التمديد لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان «يونيفيل»، في خضمّ تراجع حدة العمليات العسكرية على الجبهة اللبنانية، بين حزب الله وإسرائيل، التي اغتالت قياديين من الجهاد الإسلامي أمس

بيروت ـ **ريتا الجمّال**
غازي مناصب ـ **محمد كركص**

مدد مجلس الأمن، بإجماع دوله الـ15، ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان «يونيفيل»، أمس الأربعاء، عاماً إضافياً، يبدأ رسمياً ليل السبت. الأحد المقبل. ولم يشهد ملف التمديد أي تعديل على مهمة هذه القوة. وكان ملف إدخال تعديلات على التمديد لـ«يونيفيل» قد أثار اعتراضات داخلية لدى حزب الله خصوصاً، الرافض لمنح القوة الأممية صلاحيات أوسع، وتحديداً لجهة إجراء دوريات بمفردها من دون مرافقة من الجيش اللبناني.

ورحّب رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، نجيب ميقاتي، بالتمديد، شاكراً جميع أعضاء مجلس الأمن الذين صوتوا مع التمديد. وقال في بيان إن «تجديد ولاية يونيفيل أمر ضروري للحفاظ على الاستقرار في جنوب لبنان، ونحن نقدّر الدعم والتعاون المستمر من مجلس الأمن في هذا الصدد». وأكد ميقاتي «التزام لبنان تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمها القرار 1701».

وتشكّلت «يونيفيل» في عام 1978، بعد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان، وتم تعديل مهامها مراراً، خصوصاً بما يتعلق بعديدها وعتادها، وفقاً لتطورات الأوضاع في لبنان، خصوصاً بعد الاجتياح الإسرائيلي لبيروت في عام 1982. وبعد عدوان صيف 2006، تم توسيع مهامها لتطبيق القرار 1701، الذي وضع حداً لهذا العدوان. وتصادمت القوات الدولية مراراً مع حزب الله، وآخرها حادثة مقتل الجندي الأيرلندي في القوة، شون روني، وجرح ثلاثة من رفاقه، في 14 ديسمبر/ كانون الأول 2022، خلال حادثة تخللها إطلاق رصاص على سيارتهم المدرعة في أثناء مرورها في منطقة العاقبية. جنوبي صيدا. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أفرجت المحكمة العسكرية اللبنانية عن المتهم محمد عيّاد، لأسباب طبية. وينتمي عيّاد إلى حزب الله. وكان القرار الاتهامي الذي أصدره قاضي التحقيق العسكري الأول فادي صوان في مطلع عام 2023، قد وجّه إليه تهمة القتل، إضافة إلى أربعة فارين من وجه العدالة، وجميعهم ينتمون أيضاً إلى حزب الله.

وجاء قرار التمديد مع تواصل تراجع حدة العمليات العسكرية على الجبهة اللبنانية للليوم الثالث على التوالي، أمس الأربعاء، وسط غياب أي حل دبلوماسي بين حزب الله وإسرائيل، خصوصاً إثر التصعيد الواسع الأحد الماضي، والذي هاجم فيه حزب الله، وفق الأمين العام للحزب حسن نصر الله، مواقع استخباراتية إسرائيلية قرب تل أبيب. في الإطار، أكد مصدرٌ نيابي في حزب الله لـ«العربي الجديد»، أن «العمليات العسكرية دائماً مرتبطة بالميدان، وبالتالي لا علاقة للردّ على اغتيال (القائد العسكري الأعلى لحزب الله فؤاد) شكر بوتيرتها، فنحن عدنا إلى المعادلة نفسها، بأن كلّ تصعيد إسرائيلي سيواجَه بتصعيد».

وأشار المصدر، الذي رفض الكشف عن اسمه، إلى أن «عمليات المقاومة مستمرّة والجبهة ستبقى مفتوحة طالما أنّ العدوان الإسرائيلي على غزة مستمرّ». وشدّد على أنه «إذا أراد العالم الذي ينقل موفدين إلى بيروت برسائل مختلفة لمنع التصعيد، ووقف جبهة لبنان عليه أولاً أن يوقف جرائم العدو بحقّ الشعب الفلسطيني».

ميدانياً، قُتل أربعة أشخاص، أمس الأربعاء، إثر استهداف طائرة مُسيّرة إسرائيلية، سيارة على طريق دمشق - بيروت بالقرب من منطقة الزبداني شمال غربي العاصمة السورية دمشق، كانت متجهة إلى الأراضي اللبنانية. وذكرت وحدات الرصد والمتابعة التابعة للمعارضة السورية لـ«العربي الجديد»، أن عدة أشخاص قُتلوا في الاستهداف الإسرائيلي بصاروخ موجه، على حاجز للفرقة الرابعة التي يقودها شقيق رأس النظام السوري، ماهر الأسد، عند جسر مفرق بيروت بالقرب من مفرق مدينة الزبداني، شمال غربي العاصمة دمشق. وكشف مصدران أمنيان لوكالة رويترز، أن الهجوم أسفر عن مقتل ثلاثة مقاتلين فلسطينيين وأحد عناصر حزب الله. وأوضح المصدران أن السيارة لم يكن بها أسلحة.

ونعت سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، «كوادرها في ساحة سورية»، الشهداء أسامة موفق عريشة، وحسام زياد عريشة، وفراس حسين قاسم. وذكرت في بيان مقتضب أنهم «ارتقوا أثناء تأدية واجبهم الجهادي ضمن معركة طوفان الأقصى». بدوره، قال جيش الاحتلال إن الشخص المستهدف بالهجوم هو فراس قاسم. وجاء في بيان صدر عنه أن الهجوم نفذ بواسطة «قطعة جوية تابعة لسلاح الجو»، في إشارة إلى مسيرة هجومية. وادعى الاحتلال أن قاسم «كان مسؤولاً عن تطوير الخطط العملياتية للجهاد الإسلامي في سورية ولبنان، وكان يؤدي دوراً مركزياً في تجنيد فلسطينيين لصالح حزب الله بهدف تنفيذ عمليات من لبنان باتجاه الأراضي الإسرائيلية».

وزعم أنه «خلال السنوات الأخيرة، وبشكل خاص على مدار الأشهر الأخيرة، يستخدم حزب الله، بتوجيه وتمويل إيراني، الجهات الفلسطينية للترويج لعمليات ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية».

وأضاف جيش الاحتلال في بيانه أن «الهجوم أسفر كذلك عن مقتل عدد من عناصر الجهاد الإسلامي الذين كانوا في طريقهم من سورية إلى لبنان بهدف تنفيذ عمليات لصالح حزب الله».

وأمس الأربعاء، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على مرتفعات تومات نيحا قرب عين التينة في البقاع الغربي، شرقي لبنان، وعلى أطراف عيترون والعديسة وكفركلا. كما قصف الاحتلال مدفعياً محيط منطقة القبع في مركبا بالقذائف الفوسفورية والضوئية بهدف إشعال الحرائق. وطاول قصفه المدفعي العديسة وكفركلا والحي الشمالي في الجبين ومثلث الوضع سيبقى كما كان خلال هذه الأشهر الماضية».

من القصف الإسرائيلي لبلدة الخيام، الاثنين الماضي (ربيع ضاهر/فرانس برس)

اغتيال كوادر فلسطينية ولبنانية في سورية

«يونيفيل» على خط الاشتباكات

أعلنت المتحدثة باسم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان «يونيفيل»، كانديس اردل، في حديث لوكالة رويترز، مساء الثلاثاء، أن «أحد الصواريخ التي أُطلقت من لبنان خلال اشتباك حزب الله والجيش الإسرائيلي الأحد الماضي، اصطف من مكان قريب من موقع تديره قوات يونيفيل». وأوضحت أنه «صدنا إطلاق صاروخ بالقرب من أحد مواقعنا في الحنية في جنوب لبنان»، مشيرة إلى وقوع انفجار «بالقرب من موقع لليونيفيل في ميس الجبل من دون وقوع إصابات».

خطط الائتلاف وتعديلات القضاء

يرتبط العدوان على الضفة الغربية بسياسات تنص عليها الاتفاقية الائتلافية لحكومة الاحتلال الإسرائيلي وتسعى الى تطبيقها، من ابرزها نقل جزء من صلاحيات جيش الاحتلال على الادارة المدنية إلى الوزيرين المتطرفين بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير. ويرتبط ذلك بخطة التعديلات القضائية التي تحاول حكومة بنيامين نتنياهو تمريرها، ما يمنحها قوة لتنفيذ سياسات من شأنها تبديل الواقع في الضفة على نحو جوهري كما خطّطت له منذ سنوات.

شرق غرب

غروندبرغ يلتقي كبير مفاوضي الحوثيين في مسقط

دعا المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ (الصورة)، في بيان على منصة تليغرام، أمس الأربعاء، إلى عقد «حوار بناء» لتحقيق السلام، لافتاً إلى أنه اختتم أمس، «زيارة إلى مسقط، حيث عقد اجتماعات مع كبار المسؤولين العمانيين». وأضاف أنه التقى أيضاً كبير مفاوضي الحوثيين محمد عبد السلام.

(الأناضول)

العراق: جريمة في صلاح الدين بعد العباسية

بعد مرور أسبوع على مجزرة العباسية في محافظة صلاح الدين، شمال العاصمة العراقية بغداد، التي راحت ضحيتها عائلة من ستة أشخاص، قُتلت في المحافظة نفسها، أمس الأربعاء، عائلة من ثلاثة أشخاص، أضرمت النيران في جثثهم. ووفقاً لمصادر أمنية، نقلت عنها وكالات أنباء محلية، فإن «مسلحين مجهولين» نفذوا، أمس، الجريمة بعد اقتحام منزل وسط قضاء بيجي، قبل أن يفروا إلى جهة مجهولة، مضيفة أن «أسباب الحادث ما زالت مجهولة».

(العربي الجديد)

بغداد اول وجهة رسمية لبزشكيان

قال السفير الإيراني لدى العراق، محمد كاظم آل صادق، أمس الأربعاء، لوكالة إرنا الإيرانية الرسمية، إن الرئيس الإيراني الإصلاحي مسعود بزشكيان (الصورة) سيزور العراق على رأس وفد رفيع المستوى قريباً، تلبية لدعوة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، مشيراً إلى أن الزيارة ستتم بعد نحو أسبوعين. وشدّد على أهمية الزيارة وأنها ستكون الأولى لبزشكيان منذ تسلمه الرئاسة الشهر الماضي، مضيفاً أن من بين أهدافها إبرام اتفاقيات كان من المقرر أن يوقعها الرئيس الإيراني الراحل إبراهيم رئيسي.

(العربي الجديد)

مباحثات قطرية إماراتية في الدوحة بشأن غزة

استعرض أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، العلاقات الثنائية مع نائب حاكم إمارة أبوظبي مستشار الأمن الوطني الإماراتي طحنون بن زايد، في الدوحة أمس الأربعاء. كما بحث رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، أمس، مع نائب حاكم أبوظبي «تطورات الأوضاع في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، وآخر مستجدات جهود الوساطة لإنهاء الحرب على القطاع»، وفق وزارة الخارجية القطرية.

(قنا، العربي الجديد)

واشنطن تفرض عقوبات على مستوطنين

أعلنت الولايات المتحدة، أمس الأربعاء، فرض عقوبات جديدة على مستوطنين إسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة، وحضّت إسرائيل على التصدي لهذه المجموعات «المتطرفة» المتهمة بتأجيج أعمال العنف ضد الفلسطينيين. وقالت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان، إن الرزمة الجديدة من العقوبات تستهدف خصوصاً منظمة هاشومير غير الحكومية، المتهمة بتقديم دعم مادي إلى مستوطنة عشوائية في الضفة الغربية.

(فرانس برس)

الحدث

انتقلت المفاوضات حول غزة إلى الدوحة، أمس الأربعاء، وسط محاولات لتذليل العقبات التي يواصل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو وضعها أمام التوصل إلى اتفاق، في حين أنه يلقى دعماً من الأميركيين الذين يلقون مسؤولية التوصل إلى تسوية على عاتق حركة حماس

في مخيم جباليا بعد قصف إسرائيلي أمس (محمود عيسى/الأناضول)

مفاوضات الدوحة «فنية»

نتنياهو يعرقل وواشنطن تتهم «حماس»

دعم إيراني

اكد وزير الخارجية الايراني عباس عراقجي ان الحكومة الجديدة تواصل دعم فلسطين ومقاومتها، معلنا ان ايران ستدعم اي اتفاق لوقف اطلاق النار يوافق عليه الشعب الفلسطيني والمقاومة وحركة حماس، كلام عراقجي جاء خلال اتصال تلقاه من القيادي في «حماس» خليل الحية امس.

غزة، الدوحة ـ **العربي الجديد**

مع استمرار المفاوضات لوقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى، وانتقالها إلى العاصمة القطرية الدوحة، أمس الأربعاء، وفي حين تبدو فرص التوصل إلى اتفاق ضئيلة في ظل تعنّت رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو وتمسّكه بمواقفه تجاه محوري فيلادلفيا ونتساريم، فإن الولايات المتحدة في المقابل تحاول تحميل حركة حماس مسؤولية التوصل إلى صفقة، مع الترويج لإيجابية إسرائيلية، في استباق لإمكانية فشل هذه المحادثات. كل ذلك يترافق مع تصعيد إسرائيلي في القطاع وقتل المزيد من المدنيين الفلسطينيين، خصوصاً في خانيونس جنوبيّ أمس الأربعاء. وفي موازاة انطلاق جولة جديدة من المفاوضات في الدوحة أمس، قال نائب مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي آي إيه) ديفيد كوهين، إن مصير اتفاق وقف إطلاق النار في غزة «مسألة سيجيب عنها إلى حد كبير» زعيم «حماس»، من دون أن يشير إلى يحيى السنوار بالاسم. وزعم كوهين، في قمة للمخابرات والأمن القومي في واشنطن أمس، أن الإسرائيليين أظهروا جدية في المفاوضات، جاء ذلك فيما كان وفد إسرائيلي قد توجه، أمس، إلى الدوحة لمتابعة المحادثات. وقالت صحيفة هآرتس العبرية إن وفداً من «الموساد» و«الشاباك» والجيش الإسرائيلي «لا يضم قادة المؤسسات الأمنية» توجّه إلى الدوحة، مضيفة أنه «من المتوقع أن يعمل الفريق الإسرائيلي على تضييق الفجوات في سلسلة من القضايا المتعلقة بالخطوط العريضة للصفقة مع الوسطاء من قطر ومصر، الذين يجرون محادثات في الوقت نفسه مع حماس». فيما أفادت وكالة رويترز أن المحادثات ستكون «فنية وعلى مستوى فرق العمل». ومساء الاثنين، قالت هيئة البث العبرية الرسمية إن رؤساء الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عادوا من القاهرة بعد مباحثات فيها، وأبلغوا المستوى السياسي في تل أبيب بأن فرصة إبرام صفقة مع حركة حماس «ليست عالية». كما نقلت القناة 13 الإسرائيلية عن مسؤولين إسرائيليين (لم تسمهم) قولهم إنه من دون إبداء نتنياهو «مرونة دراماتيكية» بشأن محور فيلادلفيا الحدودي بين قطاع غزة ومصر، فإن المفاوضات «ستفشل خلال أيام».

ميدانياً، دفعت القوات الإسرائيلية، أمس، بدبابات إلى خانيونس، وشنت ضربات على أنحاء القطاع. وقال سكان في خانيونس، لوكالة رويترز، إن الدبابات الإسرائيلية تقدمت على نحو مفاجئ إلى وسط المدينة وأصدر الجيش أوامر إخلاء للسكان في شرقها، مما أجبر العديد من العائلات على الفرار بحثاً عن ملاذ آمن، بينما حوصر آخرون في منازلهم. كما أفادت وكالة الأناضول نقلاً عن شهود عيان بأن «المدفعية الإسرائيلية قصفت المناطق الشرقية والجنوبية في خانيونس بشكل عنيف، ولا سيما قيزان النجار وبلدة بني سهيلا شرقي خانيونس، بالتزامن مع حركة نزوح شهدتها المنطقة». وأفاد «التلفزيون العربي»، عصر أمس، بسقوط 29 شهيداً في خانيونس منذ فجر أمس حتى العصر. وفي مدينة دير البلح وسط القطاع حيث يحتمي ما لا يقل عن مليون شخص، قال مسعفون إن غارة جوية إسرائيلية قتلت 8 فلسطينيين بالقرب من مدرسة تؤوي عائلات نازحة. وأفاد مصدر طبي في مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح «الأناضول»، بوصول 9 شهداء بينهم طفل وإصابة آخرين، نتيجة قصف طائرة استطلاع إسرائيلية تجمعا للمواطنين شرق المدينة. وقال شهود عيان «إن طائرة استطلاع إسرائيلية قصفت تجمعاً لمواطنين أمام مدرسة المنفلوطي شرق دير البلح، والتي تؤوي عدداً من النازحين، ما أسفر عن ارتقاء 9 مواطنين على الفور». وأضاف الشهود: «طواقم الإسعاف والطوارئ أجلت الضحايا إلى مستشفى شهداء الأقصى القريب للمنطقة المستهدفة». وفي مخيم النصيرات بوسط القطاع، قتل الصحافي محمد عبد ربه وشقيقته في قصف إسرائيلي على منزلهما. كذلك استشهد 5 فلسطينيين وأصيب عدد آخر جراء قصف مسيّرة إسرائيلية مركبة مدنية في بلدة الزوايدة. أما في شمال القطاع، فقد استشهد 5 فلسطينيين جراء قصف مسيّرة إسرائيلية منزلاً في مخيم جباليا. وأغار طيران الاحتلال الحربي على حي تل السلطان غرب مدينة رفح. وفي مدينة غزة، استشهد فلسطيني وأصيب عدد آخر في قصف الطيران الحربي الإسرائيلي منزلاً في منطقة الرمال غرب المدينة، وفق بيان للدفاع المدني. كما قال مصدر طبي لـ«الأناضول» إن «شهيداً وإصابتين وصلوا إلى المستشفى المعمداني بغزة، جراء غارة جوية إسرائيلية على منزل لعائلة كشكو بحي الزيتون». وأعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب على القطاع إلى 40534 شهيداً و93778 مصاباً منذ 7 أكتوبر الماضي، مضيفة في تقريرها اليومي أن الاحتلال ارتكب 4 مجازر وصل منها إلى المستشفيات 58 شهيداً و131 إصابة خلال 24 ساعة. وفي ظل الاشتباكات التي تخوضها المقاومة ضد الاحتلال في أكثر من محور، أعلن الجيش الإسرائيلي مقتل أحد جنوده، فيما نشرت «كتائب القسام» عبر «تليغرام» مشاهد «لعملية قنص وقتل أحد الجنود في مبنى خلف صالة النجوم جنوب حي الزيتون بمدينة غزة». من جهتها، قالت «سرايا القدس»، إنها «قصفت بوابل من قذائف الهاون تجمعا لجنود وآليات الاحتلال بمنطقة السطر الشرقي في مدينة خانيونس»، إضافة إلى «تفجير عبوة «برميلية» مزروعة مسبقا في آلية عسكرية إسرائيلية في شارع السكة بمنطقة المثلث» في حي الزيتون بغزة». أما «كتائب الأقصى» فأعلنت قصف «تجمع لجنود العدو وآلياته المتمركزة في محيط معبر رفح بصاروخين من نوع (107) وقذائف الهاون من العيار الثقيل».

في غضون ذلك، أكد رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية الجنرال محمد باقري، أمس الأربعاء، أن بلاده سترد حتما على جريمة اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في 31 الشهر الماضي في طهران، مضيفاً «أننا منذ عملية طوفان الأقصى نعيش ظروف أزمة، والكيان الصهيوني يشعر بالخطر حول بقائه». وتابع باقري وفق وكالة فارس الإيرانية «أن الكيان لأجل استمرار حياته المشؤومة لا يتوانى في ارتكاب أي جريمة»، قائلاً إن «الظروف الخطيرة التي يعيشها الكيان الصهيوني جعلت الأميركيين أيضا يتردون في دعمه، ورغم ذلك يصر قادة الاحتلال على استمرار جرائمهم». وأكد أن «مسؤولية كبيرة تقع على عاتقنا ولا ينبغي أن نتردد لحظة في الاستعداد للرد سريعا على التهديدات».

> مسؤول أميركي: مصير الاتفاق مسألة سيجيب عنها زعيم حماس
>
> «رويترز»: محادثات الدوحة فنية وعلى مستوى فرق العمل

إضاءة

مخاوف من استخدام سعيّد أجهزة الدولة في الانتخابات

ابدى المرشح للرئاسيات التونسية، زهير المغزاوي، خشيته من استغلال الرئيس المرشح قيس سعيد اجهزة الدولة في الاستحقاق الانتخابي

تونس ـ **بسمة بركات، آدم يوسف**

دعا المرشح للانتخابات الرئاسية التونسية، الأمين العام لحركة الشعب، زهير المغزاوي، أمس الأربعاء، الرئيس قيس سعيّد، إلى تفويض مهامه ليكون مرشحاً كغيره من المرشحين في الرئاسيات المقررة في 6 أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وأوضح المغزاوي في مؤتمر صحافي بالعاصمة تونس، أن سعيّد بصدد استخدام أجهزة الدولة في إطار حملته الانتخابية، وأن هذا التوظيف انطلق منذ إعلان الرئيس المنتهية ولايته الترشح، مشيراً إلى أنه فك الارتباط مع منظومة 25 يوليو/تموز 2021 «نظراً لفشلها وغياب الإنجازات». وأضاف المغزاوي أنه «كان مع 25 يوليو 2021 (تاريخ إعلان سعيّد إجراءات استثنائية)»، لاعتقاده أن «هناك فرصة للتغيير»، ولكنه وجد أن «المسار متجه نحو الحكم الفردي والتسلط وعدم الإنجاز». وقال المغزاوي إنه «تخلى عن الأمانة العامة لحركة الشعب ليكون رئيس كل التونسيين، وأنه سيجري تعديلات على الدستور، ولن يقبل بدستور يعطي كل الصلاحيات لفرد واحد»، مبيناً أن التعديل الوزاري الأخير (مساء الأحد الماضي)، ومحاولة سعيّد «إيهامنا بأن أسباب الفشل تعود إلى الحكومات السابقة غير صحيح، لأنه رغم تغيير رؤساء حكومات والفريق الحكومي عدة مرات إلا أن الفشل متواصل، ويتحمّل الرئيس المنتهية ولايته مسؤوليته، لأنه عجز عن إيجاد فريق في قصر قرطاج أو فريق قار في الحكومة». أما في موضوع السجناء السياسيين، فأوضح المغزاوي، أنه «لا يقبل احتجاز الناس بهذه الطريقة والقضاء هو الفيصل، وذلك بعد شروط المحاكمات العادلة بعيداً عن محاكمات الرأي». وأكد أنه «إن فاز في الانتخابات فلن يكون في السجن أي سجين يختلف معه في الرأي».

وقال المغزاوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «التجاوزات في المسار الانتخابي تؤثر على جميع المرشحين، ويجب أن تحرص هذا التوظيف انطلق منذ إعلان الرئيس المنتهية ولايته الترشح، مشيراً إلى أنه فك الارتباط مع منظومة 25 يوليو/تموز 2021 «نظراً لفشلها وغياب الإنجازات». وأضاف المغزاوي أنه «كان مع 25 يوليو 2021 (تاريخ إعلان سعيّد إجراءات استثنائية)»، لاعتقاده أن «هناك فرصة للتغيير»، ولكنه وجد أن «المسار متجه نحو الحكم الفردي والتسلط وعدم الإنجاز». وقال المغزاوي إنه «تخلى عن الأمانة العامة لحركة الشعب ليكون رئيس كل التونسيين، وأنه سيجري تعديلات على الدستور، ولن يقبل بدستور يعطي كل الصلاحيات لفرد واحد»، مبيناً أن التعديل الوزاري الأخير (مساء الأحد الماضي)، ومحاولة سعيّد «إيهامنا بأن أسباب الفشل تعود إلى الحكومات السابقة غير صحيح، لأنه رغم تغيير رؤساء حكومات والفريق الحكومي عدة مرات إلا أن الفشل متواصل، ويتحمّل الرئيس المنتهية ولايته مسؤوليته، لأنه عجز عن إيجاد فريق في قصر قرطاج أو فريق قار في الحكومة». أما في موضوع السجناء السياسيين، فأوضح المغزاوي، أنه «لا يقبل احتجاز الناس بهذه الطريقة والقضاء هو الفيصل، وذلك بعد شروط المحاكمات العادلة بعيداً عن محاكمات الرأي». وأكد أنه «إن فاز في الانتخابات فلن يكون في السجن أي سجين يختلف معه في الرأي».

وقال المغزاوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «التجاوزات في المسار الانتخابي تؤثر على جميع المرشحين، ويجب أن تحرص هيئة الانتخابات على سلامة هذا المسار وأن توفر كل الضمانات». وأوضح أن «على رئيس الجمهورية، إن أراد مواصلة الترشح، تفويض صلاحياته، لأنه من غير المقبول أن يواصل التهجم على منافسيه أو يستخدم أجهزة الدولة، وهناك تداخل بين مهامه كرئيس وكمرشح». وأضاف أنه «بصدد تجميع الخروقات ورفعها للقضاء، وأنه لا بد من ضمان مساواة الجميع، وهو متشبث بالمناظرة التلفزيونية بين المرشحين»، مؤكداً أن «قرارات المحكمة الإدارية مهمة، ويأمل توفير حظوظ متساوية لأغلب المرشحين، لأنه كلما كان هناك تنافس كانت العملية الديمقراطية أكثر شفافية».

وقصد المغزاوي قرار المحكمة الإدارية التي قبلت الطعن المقدم من المرشح الرئاسي عبد اللطيف المكي، وإعادته إلى المنافسة في انتخابات 6 أكتوبر المقبل، ملتحقاً بسعيّد والمغزاوي ومؤسس حركة عازمون العياشي زمال. وقال أحمد النفاتي، مدير حملة المكي، إن «هذا الحكم بعد نهائياً وغير قابل للطعن». وأضاف النفاتي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «منذ أن أعلن المكي ترشحه في يوليو الماضي وبعد ثلاثة أيام تمت دعوته لقضية أتهم فيها بالقتل العمد للجيلاني الدبوسي (من رجالات النظام السابق للثورة، سجين بعد الثورة، توفي بعد مغادرته للسجن، بعد خروج المكي من وزارة الصحة)». وأضاف النفاتي: «بعد ذلك تم تحريك قضية مفبركة حول التزكيات، وكل مرة تقدم قضايا وتفرض عليه قرارات بعدم مغادرة منطقة سكنه بجهة الوردية بالعاصمة، والمنع من الظهور الإعلامي، وبالتالي هي رغبة في إعدامه انتخابياً وإعلامياً».

> إبراهيم بلغيث: قرار المحكمة الإدارية صفعة سياسية لسعيّد

المغزاوي في مؤتمر صحافي في تونس، أمس الأربعاء (العربي الجديد)

من جهته، رأى أستاذ القانون إبراهيم بلغيث، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «قرار المحكمة الإدارية بخصوص ملف المكي بمثابة صفعة سياسية للرئيس قيس سعيّد وللهيئة الانتخابية التي ثبت أنها غير جديرة، باعتبار أن المحكمة الإدارية تصدت لقراراتها وأظهرت أخطاءها». وأضاف أن «تونس تعيش منعرجاً هاماً في انتظار بقية الأحكام لبقية المرشحين (المقرر صدورها اليوم الخميس)، وبالتالي أصبح المسار مهدداً، ويبدو أن الرئيس سعيّد لن يقبل بمنافسة نزيهة لا يضمن فيها الفوز من الدور الأول». وتساءل بلغيث «كيف ستؤتمن الهيئة المعيّنة من الرئيس على بقية العملية الانتخابية، من حملة انتخابية ومسار انتخابي؟ وكيف ستؤتمن على أصوات الناخبين والتصويت والاحتساب؟». أما القاضي الإداري السابق أحمد صواب، فاعتبر في تصريحات صحافية، أمس الأربعاء، أن «قرار المحكمة الإدارية من المنطقي أن يطيح بالحكم الذي أصدرته الدائرة الجناحية الصيفية بحرمان المكي من الترشح مدى الحياة، خصوصاً أن المحكمة الإدارية هي أعلى سلطة في المادة الانتخابية».

تقرير

التفاوض بلا نهاية

خيار نتنياهو لإطالة أمد حرب غزة

التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة يبدو مستبعداً حتى الآن، في ظل عرقلة رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو للمفاوضات، وغياب الضغط، لا سيما الأميركي، على إسرائيل

الدوحة ـ **ضياء الكحلوت**

بات التفاوض من أجل التفاوض السمة الرئيسية لمحادثات وقف إطلاق النار للوصول لإنهاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، مع استمرار رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في وضع شروط جديدة في كل جولة تفاوض، والتراجع عن تعهدات سابقة وصلت للوسطاء سواء من الاحتلال أو الإدارة الأميركية. ومن الواضح أن طريقة المفاوضات الحالية لإنهاء حرب غزة ماضية باتجاه أشهر عقيمة من التفاوض، دون التوصل لاتفاق لإنهاء هذه الحرب المستمرة منذ أكثر من عشرة أشهر. كما بدا من مسارات التفاوض بين حكومة الاحتلال والمقاومة الفلسطينية، بوساطة قطرية ومصرية وأميركية، إلى جانب المسار الميداني، أن الحرب على القطاع ستستمر، وإن بطرق مختلفة، في ظل غياب ضغوط حقيقية لإجبار إسرائيل على وقفها والوصول إلى اتفاق. أما من جهة الفصائل الفلسطينية، فليس لديها الكثير من أدوات الضغط باستثناء الأسرى الإسرائيليين المتبقين في يدها. لكن هذه الورقة أيضاً فرغها نتنياهو من قوتها في ظل عدم اهتمامه الواضح باستردادهم أحياء، وذهابه بعيداً في العمليات العسكرية والتحريض عليها وتجاهل الضغوط الداخلية الإسرائيلية وعائلات الأسرى الإسرائيليين ومطالباتهم المتكررة بالوصول إلى اتفاق تبادل.

وقالت مصادر فلسطينية مواكبة للمفاوضات، لـ«العربي الجديد»، إن اتفاق وقف إطلاق النار «بعيد المنال» إذا استمر نتنياهو في تغيير مواقفه بين جولة تفاوض وأخرى، ووضعه شروطاً بين الحين والآخر كثير منها «لا يمكن لأي فلسطيني قبوله». وأشارت المصادر إلى أن نتنياهو «يريد استسلاماً فلسطينياً وتسليماً كاملاً بإرادة إسرائيل وهو ما لن يكون رغم حجم المآسي التي سببتها هذه الحرب»، مشدّدة على أن رئيس حكومة الاحتلال «يريد صفقة تبادل غير جدية، بمعنى أنه يريد اتفاقاً شكلياً يضع فيه شروطه ويمنح الإفراج عن كثير من الأسرى الذين تطالب المقاومة بإبرادجهم في الصفقة». وإلى جانب ذلك، برأي المصادر نفسها، «يبدو نتنياهو مرتاحاً لجهة عدم وجود ضغوط حقيقية عليه من المجتمع الدولي أو حتى من أصدقائه للوصول إلى نهاية للحرب»، مشدّدة على أن «كل قوى المقاومة وفصائل غزة متفقة على الموقف الذي قدمته حركة حماس في الثاني من يوليو/ تموز الماضي (حين سلّمت حماس الوسطاء ردها بشأن مقترح الرئيس الأميركي جو بايدن، يشمل ضرورة التوصل لوقف إطلاق نار دائم وانسحاب الاحتلال من كامل القطاع)، والذي تُصر عليه ولن تتراجع عنه».

من جهته قال المتحدث باسم حركة حماس جهاد طه، لـ«العربي الجديد»، إن «سياسة المماطلة والمراوغة والتسويف وحتى التعطيل التي ينتهجها الكيان الإسرائيلي في المسار التفاوضي من أجل وقف العدوان والوقف الدائم لإطلاق النار، باتت واضحة للرأي العام والمجتمع الدولي وللجميع، لافتاً إلى أن «الهدف الأساسي هو الاستمرار في العدوان على أبناء شعبنا وارتكاب المزيد من المجازر».

وأضاف: «نحن ندرك تماماً أن شروط نتنياهو في كل محطة من محطات التفاوض لها أهداف كثيرة، منها استمرار العدوان للحفاظ على مستقبله السياسي بعد تهديد اليمين المتطرف (الانسحاب من حكومته) وكذلك إرسال رسالة للداخل بأنه يستمر في التفاوض من أجل الأسرى الإسرائيليين». وشدّد طه على أن نتنياهو «لا يهتم بالوصول إلى حل، وفي كل جولات المفاوضات التي حصلت كان التعطيل والعرقلة والفشل يأتي من قبل الاحتلال».

وفي محطة التفاوض الأخيرة بشأن حرب غزة التي عُقدت في الدوحة من دون مشاركة «حماس»، قال طه إن ما تريده حركته والمقاومة «هو آليات تنفيذية لما اتفق عليه في الثاني من يوليو الماضي، ولسنا بحاجة لجولات مفاوضات جديدة». وذكر كذلك أن «الجهود والمساعي ما زالت تبذل من قبل الوسطاء»، مشيراً إلى أنه على «الإدارة الأميركية التي لم تقم بالدور المطلوب منها أن تضغط على الاحتلال وتلزمه بالموافقة على مقترح الثاني من يوليو». وبموازاة المفاوضات، شدّد طه على أن «المقاومة حاضرة في الميدان، ونحن من واجبنا الأخلاقي والوطني أن ندافع عن شعبنا الفلسطيني بكل الوسائل المتاحة ومواجهة سياسة القتل والإجرام الإسرائيلي». وأشار إلى أن «المطلوب من الأمة العربية والإسلامية وحركات المقاومة في المنطقة أن تطوّر عملية الإسناد والدعم، وبكل الوسائل التي تمتلكها في مواجهة المشروع الاستعماري الصهيوني الذي يمعن في إجرامه ضد الفلسطينيين».

> جهاد طه: نريد آليات تنفيذية لما اتفق عليه في 2 يوليو
>
> أنطوان شلحت: ضغط واشنطن والمعارضة الإسرائيلية بلا جدوى

إسرائيلياً أيضاً، هناك الكثير من الحديث عن استمرار نتنياهو في سياسته المعتادة بالتفاوض من أجل التفاوض فقط، لكن الضغط الداخلي والخارجي عليه فشلا في دفعه حتى الآن للخروج عن هذه السياسة وإبرام صفقة لإنهاء حرب غزة والتوصل لصفقة تبادل أسرى.

وفي هذا الصدد قال الخبير في الشأن الإسرائيلي أنطوان شلحت، لـ«العربي الجديد»، إن «بنيامين نتنياهو غير معني بالوصول إلى صفقة، ومقتنع بأن الصفقة حتى لو بدأت بمرحلة أولى ستؤدي إلى نهاية الحرب»، موضحاً أن «الولايات المتحدة معنية بوقف الحرب لكنها تتماهى مع المواقف الإسرائيلية، وبات موقفها في الجولات الأخيرة يعبّر عن الموقف الإسرائيلي تماماً». وأشار شلحت إلى أن «الولايات المتحدة معنية بهذه المفاوضات وتبث أجواء تفاؤل، وهي عن طريق ذلك التفاؤل تحاول أن تمنح اتساع الحرب على غزة إلى حرب إقليمية»، موضحاً أن «إجراء المفاوضات من أجل المفاوضات ضمانة لعدم التصعيد وعدم جر المنطقة لحرب إقليمية لا تريدها الولايات المتحدة بسبب الانتخابات»، الرئاسية الأميركية في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وأوضح أن «نتنياهو في كل جولة تفاوض يضيف شروطاً جديدة، إذ ما يجري حالياً هو فقط مفاوضات من أجل المفاوضات، في الوقت ذاته فالحرب مستمرة وترتكب المجازر ضد الفلسطينيين وهناك تشديد في التجويع وأشياء كثيرة تتم في الميدان».

ولفت إلى أن «هناك اختصاراً لحرب غزة في الفترة الأخيرة في المفاوضات، والصحيح أن الوضع فيه قدر كبير من العبث، ولا أحد بإمكانه استشراف إلى أين سيؤول إليه الأمور»، مشدداً على «الحاجة لممارسة ضغط أكبر من قبل جهات على الولايات المتحدة وعلى الحكومة الإسرائيلية، لأن التعويل على الولايات المتحدة بأن تضغط على إسرائيل أو المعارضة (الإسرائيلية) تضغط على الحكومة ثبت عدم جدواه».

رصد

مساعدات عسكرية مصرية للصومال

في خطوة من المرجح أن تعمّق التوترات مع إثيوبيا، سلّمت مصر مساعدات عسكرية للصومال، وفق ما كشفت وكالة رويترز

سلّمت القاهرة، وفق مصادر دبلوماسية وحكومية صومالية تحدثت لوكالة رويترز، مساعدات عسكرية لمقديشو، أول من أمس الثلاثاء، في خطوة من المرجح أن تؤدي إلى تعميق التوتر بين مصر والصومال من جهة وإثيوبيا من الجهة المقابلة. ونقلت «رويترز»، أمس الأربعاء، عن دبلوماسيين اثنين ومسؤول صومالي رفيع المستوى، اشترطوا عدم الكشف عن هويتهم، أن طائرتين عسكريتين مصريتين وصلتا إلى مطار مقديشو، صباح أول من أمس، محملتين بالأسلحة والذخيرة. وأظهر مقطع فيديو جرى تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي، وتحققت منه «رويترز»، الطائرتين على مدرج المطار. وأضافت أن أحد الدبلوماسيين الاثنين، قال إن الصومال «تلعب بالنار» باستيراد أسلحة مصرية واستفزاز إثيوبيا، فيما لم ترد وزارتا الخارجية في الصومال ومصر، ولا المتحدث باسم الحكومة الإثيوبية بعد على طلبات للتعليق.

هذه الخطوة تأتي في سياق التحالف بين القاهرة ومقديشو في منطقة القرن الأفريقي، والذي تُرجم أخيراً بتدشين مقر جديد للسفارة المصرية في العاصمة الصومالية، في 13 أغسطس/آب الحالي، قبل يوم من توقيع بروتوكول التعاون العسكري بين البلدين، خلال زيارة للرئيس الصومال حسن شيخ محمود إلى القاهرة. علماً أن العلاقات بين البلدين تعززت العام الحالي، في ظل تنامي نفوذ أديس أبابا في المنطقة، وبعد توقيع إثيوبيا، في يناير/كانون الثاني الماضي، مذكرة التفاهم مع إقليم صوماليلاند، غير المعترف به دولياً، والتي حصلت أديس أبابا بموجبها على حق استخدام واجهة بحرية في صوماليلاند مطلة على البحر الأحمر، مقابل الاعتراف بالإقليم، الذي أعلن استقلاله عن الصومال من طرف واحد عام 1991. يُذكر أن حكومة مقديشو اعتبرت الاتفاق المذكور تعدياً على سيادتها، وتقول إنها ستعرقله بكل الطرق الممكنة، مهددة بطرد ما يصل إلى 10 آلاف جندي إثيوبي موجودين بها كجزء من مهمة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وبموجب اتفاقيات ثنائية لمكافحة مسلحي حركة الشباب التابعة لتنظيم القاعدة، إذا لم يتم إلغاء الاتفاق. في حين تندد مصر بالاتفاق مع صوماليلاند، وسط تشديدها على دعم وحدة وسيادة الصومال. كما أن القاهرة على خلاف مع أديس أبابا منذ سنوات بسبب بناء إثيوبيا لسد النهضة، على نهر النيل لتوليد الطاقة الكهرومائية، والذي يقلق حصة مصر (والسودان) من النهر.

ووقعت القاهرة بروتوكول تعاون عسكري مع مقديشو، في 14 أغسطس الحالي، فيما كانت قد طلبت مطلع الشهر نفسه، المشاركة في بعثة الاتحاد الأفريقي الجديدة لدعم الأمن والاستقرار في الصومال، بعد انتهاء مهمة قوات الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (اتميس)، في ديسمبر/كانون الأول المقبل، في محاولة لسد الفراغ الأمني الذي قد يسببه انسحاب هذه القوات، وهو ما أثار مخاوف إثيوبية تجاهه. يُذكر أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، قرر في يونيو/حزيران الماضي، إرسال بعثة جديدة لحفظ السلام في الصومال مطلع 2025. وفي هذا الصدد، قال رشيد عبدي، المحلل السياسي في مركز ساهان للأبحاث الذي يتخذ من العاصمة الكينية نيروبي مقراً، لـ«رويترز»، إنه «إذا أرسل المصريون قوات على الأرض ونشروا عناصر على الحدود مع إثيوبيا، فقد يؤدي ذلك إلى مواجهة مباشرة بين الجانبين». وأضاف أن «خطر اندلاع حرب مباشرة ضئيل، لكن اندلاع صراع بالوكالة وارد». مع العلم أن تركيا استضافت جولتين من المحادثات غير المباشرة منذ يوليو/ تموز الماضي، بين الصومال وإثيوبيا، بشأن اتفاق صوماليلاند، فيما من المتوقع عقد جولة ثالثة الشهر المقبل.

(العربي الجديد، رويترز)

شرق غرب

لقاء أميركي ـ صيني متشنج

أكد مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض جيك سوليفان، بعد لقائه وزير الخارجية الصيني وانغ يي في بكين «التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن حلفائها في منطقة المحيطين الهندي والأطلسي»، وفق بيان أصدره البيت الأبيض، أمس الأربعاء. في المقابل، حذّر وانغ سوليفان من عواقب دعم الفيليبين في بحر الصين الجنوبي المتنازَع عليه، وفق ما ذكره الإعلام الرسمي.

(فرانس برس)

بيونغ يانغ تختبر راجمات صواريخ

أشرف الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، على اختبار راجمات صواريخ من عيار 240 مليمتراً مزودة «نظام توجيه» جديداً، وفق ما أفاد به الإعلام الرسمي، أمس الأربعاء. وجاء ذلك بعد نحو ثلاثة أشهر من إعلان كوريا الشمالية عزمها على نشر راجمات صواريخ «جديدة» من عيار 240 مليمتراً، يرجح أنها قادرة على بلوغ سيول. وأفاد الإعلام الرسمي بأن الراجمات «تتمتع بأفضلية في كل المؤشرات».

(فرانس برس)

رفع الحظر عن «الجماعة الإسلامية» في بنغلادش

رفعت وزارة الداخلية في الحكومة المؤقتة في بنغلادش، أمس الأربعاء، الحظر المفروض على حزب الجماعة الإسلامية، وذلك بعد 11 عاماً على حظره على يد رئيسة الوزراء السابقة الشيخة حسينة، التي اتهمته بأنه «منظمة متشددة وإرهابية»، كما اتهمته بالتحريض على الفوضى التي شهدتها البلاد. ولا يزال الحزب بحاجة لتسجيل أوراق اعتماده لدى لجنة الانتخابات الوطنية من أجل المشاركة في أي اقتراع مستقبلي.

(أسوشييتد برس)

تقرير

تتعقد أزمة المصرف المركزي الليبي المستجدة بين شرق ليبيا وغربها، وتبلغ مستويات متقدمة، ظاهرها صراع سياسي حول التسميات والنفوذ، وأساسها تقاسم ثروات البلاد، ما يبقي أطراف الأزمة متمسكين بأوراقهم

تعقيدات الأزمة الليبية

لا صدى لصوت الأمم المتحدة ودعوة بعثتها للحوار

طرابلس ـ **أسامة علي**

دخلت البعثة الأممية في ليبيا على خط الصراع القائم بين الأطراف الليبية بعد احتدامه، والخاص هذه المرة بأزمة المصرف المركزي الليبي وتعيين محافظ جديد له بدلاً من الصديق الكبير، معلنة عزمها عقد «اجتماع طارئ» بين الأطراف المعنية بهذه الأزمة المتصاعدة، والتي امتدت إلى التوتر العسكري وحقول النفط، للتوصل إلى حل توافقي بينها، مؤكدة أهمية حل هذه الأزمة المستجدة «التهيئة الظروف المواتية لعملية سياسية شاملة» تهدف إلى توافق واسع لإجراء انتخابات وطنية لـ«إنهاء أزمة تأكل شرعية المؤسسات وانقسامها».

وجاءت خطوة البعثة التي أطلقت دعوة عمومية لم توضح فيها هوية الأطراف المعنية بها، على وقع توتر عال تعيشه البلاد منذ أسابيع، اختلفت صوره في شكل توتر عسكري بين قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر وقوات حكومة الوحدة الوطنية في الجنوب الغربي من البلاد، وآخر بين التشكيلات المسلحة المسيطرة على طرابلس، إضافة إلى القرارات المتضاربة بين المجلس الرئاسي ومجلس النواب حول المصرف المركزي ومحاولة استبداء كل من المجلسين على صلاحيات الآخر، وانتهى بقرار حكومة مجلس النواب بإغلاق الحقول النفطية رداً على مضي المجلس الرئاسي في تنفيذ قراراته بشأن المصرف.

لم تستجب الأطراف الليبية الرئيسية المعنية بأزمة المصرف، وتحديداً المجلس الرئاسي ومجلس النواب، لدعوة البعثة الأممية التي تضمّنت مطالبة «تعليق العمل بكل القرارات الأحادية المتعلقة بمصرف ليبيا المركزي»، و«الرفع الفوري للقوة القاهرة عن حقول النفط والكفّ عن إقحام مصدر الدخل الرئيسي للبلاد في الصراعات السياسية». وأكد رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي أن قرارات مجلسه بشأن تغيير إدارة المصرف «نافذة»، وأنه اتخذها استناداً إلى اختصاصه وفقاً للاتفاق السياسي «بتعيين كبار الموظفين»، بالإضافة إلى استناده إلى قرار سابق لمجلس النواب عام 2018 عيّن فيه المصرفي محمد الشكري محافظاً للمصرف بديلاً عن المحافظ الصديق الكبير.

وأشار المنفي، في بيان له عقب دعوة البعثة للاجتماع حول الأزمة الليبية المرتبطة بالمصرف المركزي، إلى أن قرار مجلسه جاء لعدم التزام مجلس النواب بدوره في التوافق مع مجلس الدولة حول تحديد تعيين محافظ المصرف، فبعدما عبّر الشكري بالتوافق مع مجلس النواب، تراجع الأخير عنه وقرر استمرار الكبير بالمنصب بقرار أحادي.

ولم يتأخر رد مجلس النواب، إذ كرّر رئيسه عقيلة صالح رفضه لقرار المجلس الرئاسي، مؤكداً أن «تعيين المحافظ ليس من اختصاص المجلس الرئاسي إطلاقاً، وما قام به المجلس المذكور مخالف للقانون والإعلان الدستوري والاتفاق السياسي»، محملاً المجلس الرئاسي المسؤولية «عن حالة الإرباك في القطاع المصرفي داخلياً وخارجياً، وما قام به من تعد على الأمن والاستقرار»، بل وطالب النائب العام «بتحريك دعوى جنائية» ضد المجلس الرئاسي، متهما المجلس بارتكاب «فعل اقتحام المصرف المركزي». وشدّد صالح على شرعية قرار مجلس النواب باستمرار الكبير محافظاً في منصبه وإيقاف العمل بقرار تعيين الشكري، مؤكداً استمرار «منع تدفق النفط والغاز إلى حين رجوع محافظ مصرف ليبيا المركزي لممارسة مهامه القانونية». وفي رد ضمني على دعوة البعثة لاجتماع حول أزمة المصرف، قال صالح إن «أي تسوية سياسية لا تضمن حقوق الأقاليم في الثروة مرفوضة، للمحافظة على مسيرة الإعمار والتنمية، وتحقيق العدالة بين الليبيين».

أجّجت حكومة الوحدة الوطنية إلى جانب المجلس الرئاسي، وأكد رئيسها عبد الحميد الدبيبة ضرورة متابعة المؤسسة الوطنية للنفط أوضاع الحقول النفطية، وعدم السماح بإقفالها «تحت حجج واهية»، وضرورة «محاسبة من يقوم بهذه الأفعال المشينة وإحالته لجهات الاختصاص» بحسب مكتبه الإعلامي يوم الاثنين الماضي. في المقابل، أنحاز حفتر في أزمة المصرف المركزي الليبي إلى جانب مجلس النواب، فبعد صمت لأكثر من أسبوعين، أبلغ القائمة بأعمال رئيس البعثة الأممية ستيفاني خوري، أثناء لقائه بها الاثنين الماضي، رفضه لقرار الرئاسي واصفاً إياه والحكومة في طرابلس بأنهما «طرفان سياسيان فاقدان للشرعية ولا يملكان أي صلاحيات»، وطالب بضرورة «احترام الجهات الشرعية المخولة بالنظر في المناصب السيادية وفقاً للاتفاق السياسي»، في إشارة إلى مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة.

أما المجلس الأعلى للدولة فلا يزال تحت تأثير انقساماته بسبب الاختلافات العميقة حول نتائج انتخاب رئاسته، بين رئيس المجلس المنتهية ولايته محمد تكالة والسابق خالد المشري. ففيما أصدر تكالة، الموالي للحكومة في طرابلس، بياناً أيّد فيه قرار الرئاسي بشأن تغيير إدارة المصرف، عارض خالد المشري في بيان منفصل القرار، وأيّد موقف مجلس النواب في عدم اختصاص المجلس الرئاسي بالتدخل في ملف المناصب السيادية.

وفي ظل هذه المواقف، يستمر الغموض حول مصير إدارة المصرف المركزي وسط مؤشرات على أن الوضع ذاهب إلى المزيد من التصعيد، في ظل انهيار مفاوضات كانت تجري بشكل غير معلن بين حكومة طرابلس من جهة، وقيادة حفتر من جهة أخرى، لاتفاق على تشكيلة متوازنة لقيادة المصرف يقترحها المجلس الرئاسي، بحسب ما كشفت عنه مصادر ليبية متعددة لـ«العربي الجديد». وأوضحت المصادر، وهي مصادر حكومية وأخرى مقربة من قيادة حفتر، أن المجلس الرئاسي شكّل إدارة المجلس من شخصيات مقربة من الحكومة وقيادة حفتر، على أن يتولى المصرفي محمد الشكري منصب المحافظ لكونه معيناً من مجلس النواب في قرار سابق بديلاً عن المحافظ الحالي الصديق الكبير، الذي بات سبب مشكلة التمويل الحكومي من ميزانية الدولة التي طرحت أخيراً، ولكون الشكري شخصية مصرفية محايدة تضمن إصدار قرارات المصرف المركزي بالتساوي. لكن إعلان الأخير، يوم الجمعة الماضي، عن تحفظه على قبول المنصب إلا بتوافق مجلسي النواب والدولة، أربك مسار المشاورات واتجه بها إلى نقطة الانهيار التام بعد عدم التوافق على شخصيات عدة بديلة للشكري تم طرحها. وبحسب المصادر، فإن عقيلة صالح الذي كان يضغط بتصعيد موقفه لإشراكه في المشاورات القائمة، رشّح رئيس اللجنة المالية بمجلس النواب عمر تنتوش لتولي منصب المحافظ بديلاً عن الكبير والشكري، لكن جانبي التفاوض بشأن أزمة المصرف المركزي الليبي لم يوافقا عليه. وبسبب مرور الوقت من دون الاتفاق على محافظ للمصرف، أقدم المنفي بشكل أحادي على تكليف عبد الفتاح عبد الغفار، أحد أعضاء مجلس الإدارة الجديدة للمصرف، محافظاً مؤقتاً، ما دفع حفتر إلى التصعيد باتخاذ خطوة وقف تدفق النفط، وهي الخطوة التي تسعى الحكومة للرد عليها بقرار إقالة رئيس المؤسسة الوطنية للنفط فرحات بن قدارة، الذي سبق وأن جاء إلى منصبه ضمن صفقة بين الحكومة وحفتر في يوليو/تموز 2022. وأجمعت المصادر على أن المفاوضات بين الطرفين كانت تجري بعلم وتشجيع من جانب عدد من العواصم الغربية، وأن انهيارها الذي بدأت مؤشراته بالظهور بإعلان حفتر وقف تدفق النفط، كان السبب في تدخّل الأمم المتحدة ودعوة جميع الأطراف لاجتماع طارئ للتوصل إلى حل للأزمة.

لكن أستاذ القانون الدستوري الباحث في الشأن السياسي أحمد العاقل، استبعد أن تساعد ظروف الصراع القائم بين الأطراف، البعثة الأممية على عقد لقاء قريب. وأشار إلى تمسك كل من المنفي وصالح بقراراتهما، وتساءل: «كيف يمكن تصور أن يوافق صالح على الجلوس على طاولة واحدة مع المنفي وقد أعلن إنهاء ولاية مجلسه؟». ورأى العاقل، في حديث مع «العربي الجديد»، أن البعثة نفسها تدرك ذلك، فصيغة الدعوة العمومية للاجتماع تعكس صعوبة تحديدها الأطراف المدعوة، معتبراً أن «عمومية الدعوة ستزيد من التعقيد، فلا ريب أن المعنيين بقضية المصرف هما مجلسا النواب والدولة، لكونهما من الجهات السيادية وفقاً للاتفاق السياسي، وظاهر الدعوة يعني أن المجلس الرئاسي غير معني».

وحول ربط البعثة الأممية الدعوة لحل أزمة المصرف المركزي الليبي بسياق مساعيها لاستئناف العملية السياسية، اعتبر العاقل أن هذا الربط «يدل بالفعل على عدم الدراية الكافية لدى البعثة بعمق الأزمة، وأنها لا تدرك أن الأطراف وصلت إلى نقطة اللاعودة، فتراجع أي منها يفتح الطريق أمام التشكيك في صحة الأسانيد القانونية التي اعتمد عليها قبل أزمة المصرف المركزي الليبي الحالية. وباعتقاده، فإن «أطراف الصراع الأساسية كانت على علم بذلك، وكل ما فعلته أنها تصعّد الآن إلى أقصى حد لإبراز أوراقها وتقوية موقعها التفاوضي في العملية السياسية عند استئنافها». ورجّح العاقل، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ المجلس الرئاسي يتحرك بدعم من أطراف دولية للتموضع في منتصف المسافة بين الأطراف استعداداً للعب دور محايد أثناء استئناف العملية السياسية، مضيفاً أن «المجلس الرئاسي كان يقول هذا في أكثر مناسبة، وهو يريد لعب دور الوسيط، لكن بمجرد أن دخل وسيطاً توسط للتنسيق في بناء إدارة مشتركة للمصرف المركزي، أخفق وصار هو نفسه طرفاً، ولعل هذا هو المعطى المضاف الوحيد في وسط ساحة الصراع الليبي».

واعتبر العاقل أن أزمة المصرف المركزي الليبي هي «تجلٍ لأزمة أعمق وأبعد من الصراع الليبي»، معرباً عن اعتقاده بأن «إسقاط الصديق الكبير جاء بدفع أميركي بالدرجة الأولى لإخفاقه على الأرجح في حل مشكلة الأوراق النقدية المزورة التي تحدثت صحف غربية عن أنها طُبعت في شرق البلاد بواسطة مطابع روسية وتم شراء كميات كبيرة من الدولار الأميركي بهذه العملة، فعملية الشراء تعني أن الكبير أخفق في منع تسربها إلى الأسواق ويمكن معاودة الشراء بها». وأشار إلى أن «المعالجات التي أطلقها الكبير أخيراً من خلال منحه حكومة مجلس النواب ميزانية ضخمة وحق تنفيذها للسماح بتدفق الأموال الشرعية إلى مشاريع حفتر الإنمائية للحد من تزوير العملة الليبية، خلقت في المقابل أزمة في غرب البلاد واختلالاً في موازين القوى المستقرة نسبياً في البلاد».

وأضاف العاقل أن «أزمة المصرف المركزي الليبي كبيرة جداً إلى حد استدعاء تدخل أميركي بدفع البعثة لاستئناف الحوار وإجراء إصلاحات سياسية عاجلة لتوحيد الحكومة للسيطرة على قرار المؤسسات الرئيسية، كالمصرف المركزي ومؤسسة النفط، فالسؤال الأساسي لدى المجتمع الدولي ما حقيقة السيطرة الليبية على النفط وأمواله، في ظل توسع المشروع الروسي واستفادته من النفط وأمواله في تجاوز الحصار المفروض على موسكو». ورجّح نجاح البعثة «في وقت قريب جداً في جمع الأطراف الرئيسية لحوار لن يكون بأتساع حوار جنيف السابق، بل بالشخصيات الرئيسية للوصول إلى قرار يوحد الحكومة ويسيطر على أعمال المؤسسات السيادية». ولفت النفاتي إلى أن صمت واشنطن حتى الآن عن إصدار أي إجراء من خلال المؤسسات المصرفية الدولية بحق مصرف ليبيا، يفسّر سعي واشنطن، وإلى جانبها عواصم أوروبية، للضغط في اتجاه استئناف العملية السياسية، موضحاً أن «دخل المصرف المركزي الأساسي من النفط، ونفط ليبيا يباع بالدولار، ما يعني لواشنطن الحق في إصدار أي إجراء لعزل مصرف ليبيا المركزي».

الصديق الكبير في إسطنبول، سبتمبر 2020 (إسراء بلجيب/الأناضول)

رمضان النفاتي: المجلس الرئاسي صار طرفاً في الصراع

صالح رشّح عمر تنتوش لتولي منصب محافظ المصرف المركزي

تمويل «الفيلق الأوروبي»

تساءل أستاذ العلاقات الدولية رمضان النفاتي، في حديث لـ«العربي الجديد»، عن سبب عدم إصدار الولايات المتحدة أي قرار لعزل المصرف المركزي الليبي. وقال النفاتي إن لواشنطن القدرة على ذلك، لكنها لم تفعله حتى الآن. وبرأيه، فإنها «من يدفع بالظروف المحيطة بأزمة المصرف نحو اتجاهات تقصدها لمحاصرة الوجود الروسي في ليبيا، علماً أنها ستعول على الأموال الليبية لتمويل مشروع الفيلق الأوروبي المقابل لمشروع الفيلق الروسي».

مجلس الدولة يصوّت للمشري

صوّت المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، أمس الأربعاء، لصالح صحة انتخاب رئيسه الأسبق خالد المشري (الصورة) رئيساً للمجلس مرة جديدة في جلسة الانتخاب التي أجريت في 6 أغسطس/آب الحالي، ضد منافسه الرئيس السابق محمد تكالة. وتوافر لجلسة التصويت أمس، النصاب القانوني، وشارك فيها 74 عضوا من أصل 139، واختير عضو المجلس ناجي مختار نائبا أول للرئيس، وعمر العبيدي نائبا ثانيا. واستبق تكالة الجلسة برفض مخرجاتها.

اشتراطات سياسية تعقّد تمرير قانون العفو العام في العراق

برزت عُقد جديدة أمام إمكانية إقرار قانون العفو العام في العراق، وسط اشتراطات لزعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، تعكس ربما أسباب استمرار عرقلة إقراره

بغداد ـ **محمد الباسم**

يتعقّد ملف قانون العفو العام في العراق الذي تنتظر آلاف العوائل العراقية والسجناء إقراره برلمانياً، بعد اشتراطات جديدة أطلقها زعيم ائتلاف دولة القانون، نوري المالكي، الذي وضع خطاً أحمر على من سمّاهم بـ«المتهمين بقضايا الإرهاب والفساد المالي» ضمن القانون المرتقب، في تصريح وُصف بالغريب، لا سيما أن تمييعاً متعمداً تمارسه الأحزاب ضمن تحالف الإطار التنسيقي الحاكم في البلاد، ما يشير إلى احتمالات عدة، أبرزها الخلافات بين المالكي وقادة الإطار التنسيقي من جهة، والاستغلال الانتخابي لصالح المالكي من جهة ثانية. وتعدّ تهمة «الإرهاب» تحديداً من أكثر التهم التي زُجّ بسببها آلاف العراقيين في السجون، والتهمة بحدّ ذاتها تقبل التأويل، إذ تطالب الزعامات السنيّة بإعادة المحاكمات للمتهمين بها، خصوصاً أن معظمهم اتهم بوشايات كيدية أو أجبر على الاعتراف بجرائم إرهابية تحت التعذيب.

وقال المالكي في كلمة مصوّرة بثتها قناة آفاق التي يملكها، إن «المصلحة الوطنية تقتضي عدم التنازل عن الذين مارسوا القتل والإرهاب وأربكوا البلد ومنعوا الإعمار والخدمات» معرباً عن أمله بأن «يكون هناك توجه للعفو العام عن الجرائم السياسية لا تضمن حقوق الأقاليم في الثروة مرفوضة، للمحافظة على مسيرة الإعمار والتنمية، وتحقيق العدالة بين الليبيين».

انحازت حكومة الوحدة الوطنية إلى جانب المجلس الرئاسي، وأكد رئيسها عبد الحميد الدبيبة ضرورة متابعة المؤسسة الوطنية للنفط أوضاع الحقول النفطية، وعدم السماح بإقفالها «تحت حجج واهية»، وضرورة «محاسبة من يقوم بهذه الأفعال المشينة وإحالته لجهات الاختصاص» بحسب مكتبه الإعلامي يوم الاثنين الماضي. في المقابل، أنحاز حفتر في أزمة المصرف المركزي الليبي إلى جانب مجلس النواب، فبعد صمت لأكثر من أسبوعين، أبلغ القائمة بأعمال رئيس البعثة الأممية ستيفاني خوري، أثناء لقائه بها الاثنين الماضي، رفضه لقرار الرئاسي واصفاً إياه والحكومة في طرابلس بأنهما «طرفان سياسيان فاقدان للشرعية ولا يملكان أي صلاحيات»، وطالب بضرورة «احترام الجهات الشرعية المخولة بالنظر في المناصب السيادية وفقاً للاتفاق السياسي»، في إشارة إلى مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة.

أما المجلس الأعلى للدولة فلا يزال تحت تأثير انقساماته بسبب الاختلافات العميقة حول نتائج انتخاب رئاسته، بين رئيس المجلس المنتهية ولايته محمد تكالة والسابق خالد المشري. ففيما أصدر تكالة، الموالي للحكومة في طرابلس، بياناً أيّد فيه قرار الرئاسي بشأن تغيير إدارة المصرف، عارض خالد المشري في بيان منفصل القرار، وأيّد موقف مجلس النواب في عدم اختصاص المجلس الرئاسي بالتدخل في ملف المناصب السيادية.

وفي ظل هذه المواقف، يستمر الغموض حول مصير إدارة المصرف المركزي وسط مؤشرات على أن الوضع ذاهب إلى المزيد من التصعيد، في ظل انهيار مفاوضات كانت تجري بشكل غير معلن بين حكومة طرابلس من جهة، وقيادة حفتر من جهة أخرى، لاتفاق على تشكيلة متوازنة لقيادة المصرف يقترحها المجلس الرئاسي، بحسب ما كشفت عنه مصادر ليبية متعددة لـ«العربي الجديد». وأوضحت المصادر، وهي مصادر حكومية وأخرى مقربة من قيادة حفتر، أن المجلس الرئاسي شكّل إدارة المجلس من شخصيات مقربة من الحكومة وقيادة حفتر، على أن يتولى المصرفي محمد الشكري منصب المحافظ لكونه معيناً من مجلس النواب في قرار سابق بديلاً عن المحافظ الحالي الصديق الكبير، الذي بات سبب مشكلة التمويل الحكومي من ميزانية الدولة التي طرحت أخيراً، ولكون الشكري شخصية مصرفية محايدة تضمن إصدار قرارات المصرف المركزي بالتساوي. لكن إعلان الأخير، يوم الجمعة الماضي، عن تحفظه على قبول المنصب إلا بتوافق مجلسي النواب والدولة، أربك مسار المشاورات واتجه بها إلى نقطة الانهيار التام بعد عدم التوافق على شخصيات عدة بديلة للشكري تم طرحها. وبحسب المصادر، فإن عقيلة صالح الذي كان يضغط بتصعيد موقفه لإشراكه في المشاورات القائمة، رشّح رئيس اللجنة المالية بمجلس النواب عمر تنتوش لتولي منصب المحافظ بديلاً عن الكبير والشكري، لكن جانبي التفاوض بشأن أزمة المصرف المركزي الليبي لم يوافقا عليه. وبسبب مرور الوقت من دون الاتفاق على محافظ للمصرف، أقدم المنفي بشكل أحادي على تكليف عبد الفتاح عبد الغفار، أحد أعضاء مجلس الإدارة الجديدة للمصرف، محافظاً مؤقتاً، ما دفع حفتر إلى التصعيد باتخاذ خطوة وقف تدفق النفط، وهي الخطوة التي تسعى الحكومة للرد عليها بقرار إقالة رئيس المؤسسة الوطنية للنفط فرحات بن قدار، الذي سبق وأن جاء إلى منصبه ضمن صفقة بين الحكومة وحفتر في يوليو/تموز 2022. وأجمعت المصادر على أن المفاوضات بين الطرفين كانت تجري بعلم وتشجيع من جانب عدد من العواصم الغربية، وأن انهيارها الذي بدأت مؤشراته بالظهور بإعلان حفتر وقف تدفق النفط، كان السبب في تدخّل الأمم المتحدة ودعوة جميع الأطراف لاجتماع طارئ للتوصل إلى حل للأزمة.

لكن أستاذ القانون الدستوري الباحث في الشأن السياسي أحمد العاقل، استبعد أن تساعد ظروف الصراع القائم بين الأطراف، البعثة الأممية على عقد لقاء قريب. وأشار إلى تمسك كل من المنفي وصالح بقراراتهما، وتساءل: «كيف يمكن تصور أن يوافق صالح على الجلوس على طاولة واحدة مع المنفي وقد أعلن إنهاء ولاية مجلسه؟». ورأى العاقل، في حديث مع «العربي الجديد»، أن البعثة نفسها تدرك ذلك، فصيغة الدعوة العمومية للاجتماع تعكس صعوبة تحديدها الأطراف المدعوة، معتبراً أن «عمومية الدعوة ستزيد من التعقيد، فلا ريب أن المعنيين بقضية المصرف هما مجلسا النواب والدولة، لكونهما من الجهات السيادية وفقاً للاتفاق السياسي، وظاهر الدعوة يعني أن المجلس الرئاسي غير معني».

وحول ربط البعثة الأممية الدعوة لحل أزمة المصرف المركزي الليبي بسياق مساعيها لاستئناف العملية السياسية، اعتبر العاقل أن هذا الربط «يدل بالفعل على عدم الدراية الكافية لدى البعثة بعمق الأزمة، وأنها لا تدرك أن الأطراف وصلت إلى نقطة اللاعودة، فتراجع أي منها يفتح الطريق أمام التشكيك في صحة الأسانيد القانونية التي اعتمد عليها قبل أزمة المصرف المركزي الليبي الحالية. وباعتقاده، فإن «أطراف الصراع الأساسية كانت على علم بذلك، وكل ما فعلته أنها تصعّد الآن إلى أقصى حد لإبراز أوراقها وتقوية موقعها التفاوضي في العملية السياسية عند استئنافها». ورجّح النفاتي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ المجلس الرئاسي يتحرك بدعم من أطراف دولية للتموضع في منتصف المسافة بين الأطراف استعداداً للعب دور محايد أثناء استئناف العملية السياسية، مضيفاً أن «المجلس الرئاسي كان يقول هذا في أكثر مناسبة، وهو يريد لعب دور الوسيط، لكن بمجرد أن دخل وسيطاً توسط للتنسيق في بناء إدارة مشتركة للمصرف المركزي، أخفق وصار هو نفسه طرفاً، ولعل هذا هو المعطى المضاف الوحيد في وسط ساحة الصراع الليبي».

واعتبر النفاتي أن أزمة المصرف المركزي الليبي هي «تجلٍ لأزمة أعمق وأبعد من الصراع الليبي»، معرباً عن اعتقاده بأن «إسقاط الصديق الكبير جاء بدفع أميركي بالدرجة الأولى لإخفاقه على الأرجح في حل مشكلة الأوراق النقدية المزورة التي تحدثت صحف غربية عن أنها طُبعت في شرق البلاد بواسطة مطابع روسية وتم شراء كميات كبيرة من الدولار الأميركي بهذه العملة، فعملية الشراء تعني أن الكبير أخفق في منع تسربها إلى الأسواق ويمكن معاودة الشراء بها». وأشار إلى أن «المعالجات التي أطلقها الكبير أخيراً من خلال منحه حكومة مجلس النواب ميزانية ضخمة وحق تنفيذها للسماح بتدفق الأموال الشرعية إلى مشاريع حفتر الإنمائية للحد من تزوير العملة الليبية، خلقت في المقابل أزمة في غرب البلاد واختلالاً في موازين القوى المستقرة نسبياً في البلاد».

وأضاف النفاتي أن «أزمة المصرف المركزي الليبي كبيرة جداً إلى حد استدعاء تدخل أميركي بدفع البعثة لاستئناف الحوار وإجراء إصلاحات سياسية عاجلة لتوحيد الحكومة للسيطرة على قرار المؤسسات الرئيسية، كالمصرف المركزي ومؤسسة النفط، فالسؤال الأساسي لدى المجتمع الدولي ما حقيقة السيطرة الليبية على النفط وأمواله، في ظل توسع المشروع الروسي واستفادته من النفط وأمواله في تجاوز الحصار المفروض على موسكو». ورجّح نجاح البعثة «في وقت قريب جداً في جمع الأطراف الرئيسية لحوار لن يكون بأتساع حوار جنيف السابق، بل بالشخصيات الرئيسية للوصول إلى قرار يوحد الحكومة ويسيطر على أعمال المؤسسات السيادية». ولفت النفاتي إلى أن صمت واشنطن حتى الآن عن إصدار أي إجراء من خلال المؤسسات المصرفية الدولية بحق مصرف ليبيا، يفسّر سعي واشنطن، وإلى جانبها عواصم أوروبية، للضغط في اتجاه استئناف العملية السياسية، موضحاً أن «دخل المصرف المركزي الأساسي من النفط، ونفط ليبيا يباع بالدولار، ما يعني لواشنطن الحق في إصدار أي إجراء لعزل مصرف ليبيا المركزي».

نوري المالكي في بغداد، 10 أكتوبر 2021 (يمن يعقوب/الأناضول)

تطالب الزعامات السنيّة بإعادة المحاكمات للمتهمين بالإرهاب

عضو في حزب تقدم الذي يرأسه (رئيس البرلمان السابق) محمد الحلبوسي، إن «جميع الأحزاب التي شاركت في حكومة محمد شياع السوداني اتفقت قبل تشكيل الحكومة على مجموعة قرارات تخدم المجتمع العراقي، من بينها قانون العفو العام في العراق الذي ينتظر إقراره، ولم يكن هناك أي اعتراضات من الأحزاب الشيعية والكردية». وأضاف لـ«العربي الجديد»، مشترطاً عدم ذكر اسمه، أن «الاعتراضات والترحيل حصلا في مجلس النواب خلال الفترة الماضية، بدواعٍ وحجج غير مقنعة»، لافتاً إلى أن الحديث الأخير للمالكي «يمثل عقبة من عقبات تمريره، لأنه تماهى مع الموقف السياسي الشيعي الرافض لإفراج عن آلاف المدنيين من السجون، وهناك نسبة كبيرة منهم وقعوا ضحايا الإفادات الباطلة للمخبر السرّي، ناهيك عن الكثير من الذين اعترفوا تحت سياط التعذيب». وأكد أن «الأحزاب السنّية لا تقبل بخروج الإرهابيين من السجون، وهذا أمر مفروغ منه، لكننا نطالب بإعادة التحقيق مع أعداد كبيرة من السجناء، لأننا نملك أدلة على اعترافات سُجلت تحت التعذيب».

من جهته، أشار عضو مجلس النواب عن «الإطار التنسيقي»، عارف الحمامي، إلى أن «الأحزاب الشيعية لا تعارض الشروع بقانون العفو العام في العراق وبالعفو العام، لما في ذلك من أهمية اجتماعية كبيرة، لكن هناك مخاوف جدية من إخراج الإرهابيين وتجار المخدرات والفاسدين». وأكد لـ«العربي الجديد»، أن «العفو العام لن يخدم المجتمع السنّي فقط، بل هو يهم جميع شرائح وفئات ومكونات المجتمع العراقي، كما أنه يقلل من الاكتظاظ في السجون». وسبق أن طالب رئيس حزب «السيادة»، خميس الخنجر، وهو أكبر الأحزاب العربية السنّية في العراق، في مارس/آذار الماضي، بإطلاق سراح السجناء الأبرياء في السجون العراقية وإقرار قانون العفو العام في العراق وهو الجزء الأساسي من الاتفاق السياسي مع حكومة السوداني. وقال الخنجر في مقابلة بثّها التلفزيون الرسمي العراقي، إن «الحكومة أرسلت تعديل قانون العفو العام في العراق إلى البرلمان وتأخر هناك لأكثر من أربعة أشهر، وما زلنا في بداية الطريق في تطبيق ورقة الاتفاق السياسي لتشكيل الحكومة».

بدوره، لفت الباحث في الشأن السياسي صلاح الكبيسي، إلى أن «كثيراً من السجناء من أبناء المكون السنّي هم ضحايا المخبر السرّي سيئ الصيت الذي كان يوزع الاتهامات على العراقيين، ما جعل السجون تمتلئ بالأبرياء»، مؤكداً لـ«العربي الجديد»، أن «هناك حاجة لإعادة تعريف الإرهاب، وهل يتمثل بالانتماء أم المبايعة أم الشبهة فقط، لا سيما أن أهالي المدن الغربية والشمالية وقعوا تحت حكم وظلم الإرهاب والجماعات المسلحة بالتالي فإنهم كانوا بلا حول ولا قوة». وتساءل: «هل يعقل أن جميع من اعتقل في تلك الفترة هم إرهابيون؟». وأكمل الكبيسي حديثه أن «العقدين الماضيين تخللهما ظلم كبير وخصوصاً بالتمييز في العقوبة، وللأسف فإن من حمل السلاح من المجتمع السنّي وضع على قوائم الإرهاب، فيما المجتمعات الأخرى تعاملت مع حاملي السلاح كخارجين عن القانون، ما يعني أن الإرهابيين لن يشملهم العفو العام في حين أن غيرهم قد يفرج عنه. وللأسف فإن الأحزاب السياسية السنّية انشغلت بخلافاتها ما دفع بملف قانون العفو العام في العراق إلى التأجيل في أكثر من مرة».

ضحايا الاختفاء القسري خارج المناقشات في مصر

رفعت جهات حقوقية، إلى جانب مواطنين مصريين، الصوت للإلقاء الضوء على قضية الاختفاء القسري في مصر والغائبة عن مناقشات الحكومة والبرلمان والحوار الوطني

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بينما تستعد الحكومة المصرية للدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل بالأمم المتحدة لملف حقوق الإنسان في مصر، المقرر عقدها في يناير/ كانون الثاني المقبل بجنيف، بإجراءات من شأنها تحسين صورة القاهرة في هذا المجال، عبر توجيهات رئاسية بتقليص مدد الحبس الاحتياطي التي كانت من ضمن توصيات الحوار الوطني، رفعت منظمات حقوقية صوتها للكشف عن غياب قضية حقوقية أخرى عن النقاشات الرسمية سواء في الحكومة أو البرلمان أو حتى الحوار الوطني التي تشارك فيه بعض قوى المعارضة، وهي قضية الاختفاء القسري في مصر. يأتي ذلك تزامناً مع اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، في الـ30 من أغسطس/ آب من كل عام، والذي يصادف غداً الجمعة.

ودعت أسر مختفين قسرياً في مصر، للتدوين بوسم «ولادنا فين» عبر منصات التواصل الاجتماعي، تزامناً مع اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري. وبينما يواجه أهالي وأسر المختفين قسرياً في مصر صمتاً رسمياً، وتجاهلاً متعمداً من الجهات المعنية التي ترفض تقديم أي معلومات تطمئنهم أو تكشف عن مصير ذويهم، لا تكف المنظمات الحقوقية عن طرح القضية، ونشر قوائم المختفين قسرياً، ومن ظهروا أمام جهات التحقيق بعد مدد وفترات زمنية متباينة من الاختفاء القسري. في السياق، قال مدير مركز الشهاب لحقوق الإنسان خلف بيومي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن «غياب قضية الاختفاء القسري في مصر عن مناقشات الحوار الوطني أمر متعمد لأن الحديث عنه وتجريمه قانوناً هما إدانة للحكومة المصرية التي سلكت نهجاً واحداً، وهو إنكار وجود مختفين قسرياً في مصر، رغم آلاف المختفين والأهالي البرقيات للنائب العام والأف الشكاوى». وأضاف أن مجرد فتح الباب للحديث عن الاختفاء القسري في مصر «هو إدانة لكل الجهات التي أنكرته، وإدانة للسلطة القضائية (نيابة وقضاء)، لأنها سارت وراء رواية وزارة الداخلية دون تمحيص أو تحقيق». ولفت البيومي إلى أنه «للأسف لا تزال الحكومة ترتكب تلك الجريمة كل يوم حتى تخطت أرقام من تم ارتكاب الجريمة في حقهم 19 ألف مواطن»، موضحاً أنه «بالطبع يقترن بالاختفاء، التعذيب الشديد مادياً ومعنوياً لإجبار المختفي على التوقيع على محاضر مفبركة».

من جهتها، قالت عضو حملة «أوقفوا الاختفاء القسري» سارة محمد، لـ«العربي الجديد»، إن ظاهرة الاختفاء القسري عملية ممنهجة تزداد عنفاً وقسوة، تستخدمها الدولة كوسيلة تهديد وكسر للضحايا، ولذلك فإن الآثار النفسية على الناجين من هذه الجريمة أو ذويهم تكون في غاية السوء. وأضافت أنه «منذ بداية الحوار الوطني (في مصر حول الحبس الاحتياطي)، الشهر الماضي، زادت أعداد المختفين قسرياً، وهو ما يثبت أنه أمر ممنهج».

بدوره، قال المحامي والحقوقي حليم حنيش، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه بعد «لفت النظر إلى ظاهرة الاختفاء القسري في مصر من خلال المنظمات الحقوقية وحملة أوقفوا الاختفاء القسري، حاولت الدولة تقنين إخفاء الضحايا». وأوضح أن هذا التقنين جاء «من خلال قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015، المعدّل بتاريخ 3 مارس/ آذار 2020، والذي يمنح الصلاحية، في المادة 40 من باب الأحكام الإجرائية، للنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة، أن تأمر باستمرار التحفظ على المقبوض عليه، لمدة 14 يوماً، ولا تجدد إلا مرة واحدة».

وأضاف أنه «رغم ذلك، لم تلتزم الدولة بهذا القانون الذي أصدرته، فالمادة رقم 41 منه تنص على ضرورة أن يبلغ مأمور الضبط القضائي كل من يتحفظ عليه وفقاً للمادة 40 من هذا القانون بأسباب ذلك، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه عن ذويه بما وقع والاستعانة بمحام، وذلك دون الإخلال بمصلحة الاستدلال». ولفت في هذا الصدد إلى «حالة الناشط الطلابي والمدافع عن حقوق الإنسان معاذ الشرقاوي، على سبيل المثال، إذ تقدمنا ببلاغات للنيابة العامة ولم يصلنا منها أي رد».

وانتقدت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان تعديلات العقوبة في المادة 280 من قانون العقوبات المصري، واعتبرتها «أضعف العقوبات لأبشع جريمة»، إذ إن «العقوبة في حال تطبيقها ستحل على رأس أكبر جهاز شرطي قمعي في مصر وهو جهاز الأمن الوطني، الحاكم الفعلي للشارع المصري، و«المسؤول الأول عن كارثية ملف المختفين قسرياً». وتنص المادة رقم 280 من قانون العقوبات المصري على أنه: «كل من قبض على أي شخص أو حبسه أو حجزه دون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوي الشبهة، يعاقب بالحبس مدة لا

احتدمت حرب الطاقة بين روسيا وأوكرانيا في العام الحالي، بعد الهجمات المتبادلة بالمسيرات والصواريخ بين البلدين، وذلك كاستراتيجية قتال، بغرض خضوع أي منهما للآخر. وكان لافتاً أن القصف المتبادل قد أدى إلى أضرار كبيرة على منشآت الطاقة، خصوصاً في كييف، قبل بدء فصل الشتاء في غضون أسابيع قليلة

كرونولوجيا التصعيد ضد المنشآت

حرب الطاقة بين روسيا وأوكرانيا

منشأة طاقة أوكرانية متضررة في كييف، 19 إبريل 2024 (غينيا سافيلوف/فرانس برس)

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

فيما تخوض روسيا وأوكرانيا حرباً على الأرض، تستمر المعارك الطاحنة على خطوط الجبهة للتقدم في مناطق جغرافية محددة، تشتعل حرب أخرى بواسطة المسيّرات والصواريخ وراء الخطوط وتتسبّب في حرائق وانقطاعات في إمدادات المنتجات النفطية تارة، وإغراق مناطق واسعة في الظلام أو حرمان أخرى من التدفئة، تارة أخرى. وتصاعدت الهجمات على البنى التحتية للطاقة في روسيا وأوكرانيا في الأشهر الأخيرة. وعلى الرغم من تأكيد بيانات الجانبين الروسي والأوكراني أن الاستهداف اقتصر على المرافق الداعمة للمجهود الحربي للطرف الآخر، بهدف التأثير في سير العمليات العسكرية، فإن الضربات المركزة على مصافي النفط ومخازنه، ومحطات الطاقة تسبّبت في حرمان مئات آلاف المواطنين من الطاقة الكهربائية لفترات مختلفة. وأمس الأربعاء، أفادت عدة قنوات روسية على منصة تليغرام، بأن مسيرات أوكرانية تسببت في اندلاع النيران بعدد من خزانات النفط في مستودع غلوبوكينسكايا للنفط في منطقة روستوف الروسية. ولا يزال حريق آخر مستعراً منذ 18 أغسطس/ آب الحالي في منشأة لتخزين الوقود في مدينة بروليتارسك في روستوف بعد تعرضه لهجوم أوكراني.

وكانت روسيا قد شنّت الاثنين الماضي أضخم هجوم منذ بداية الحرب في 24 فبراير/ شباط 2022، على منشآت الطاقة الأوكرانية، شمل 15 مقاطعة على كامل الجغرافيا الأوكرانية. واستخدمت روسيا أكثر من 200 صاروخ وطائرة مسيّرة، وأسفر عن انقطاعات كبيرة في الكهرباء وإمدادات المياه. وقالت وزارة الدفاع الروسية إنها هاجمت منشآت الكهرباء والغاز، بالإضافة إلى مواقع تخزين الأسلحة الغربية. وأضافت الوزارة، في بيان، أنه «تم ضرب جميع الأهداف المحددة، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي وتعطيل نقل الأسلحة والذخائر بالسكك الحديدية إلى خط الجبهة».

وبدا أن تصاعد استهداف البنى التحتية للطاقة في روسيا وأوكرانيا بات جزءاً من استراتيجية الحرب لدى الطرفين بهدف تعطيل قدرة الخصم العسكرية، وإلحاق خسائر اقتصادية، وزيادة النقمة الشعبية لدى مواطني الدولة الأخرى. قبل الهجمات الروسية الاثنين الماضي، استضافت مدرسة الاقتصاد في كييف، في 19 أغسطس الحالي، عرضاً عاماً لدراسة تقييم الأضرار والخسائر التي لحقت بقطاع الطاقة الأوكراني بسبب الحرب. ووفقاً للخبراء الذين أعدوا الدراسة، تجاوزت قيمة الأضرار التي لحقت بقطاع الطاقة في أوكرانيا 56 مليار دولار، بما في ذلك 16 مليار دولار من الدمار المادي المباشر وأكثر من 40 مليار دولار من الخسائر المالية غير المباشرة. وخلص الخبراء إلى أن الاستعادة الكاملة لقطاع الطاقة بموجب مبدأ «إعادة البناء بشكل أفضل» ستتطلب 50,5 مليار دولار. وفي سياق حرب الطاقة بين روسيا وأوكرانيا باشرت موسكو استهداف البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا منذ الأيام الأولى للحرب. وفي 4 مارس/ آذار 2022 شنت روسيا هجوماً على محطة زابوريجيا النووية الأوكرانية، وهي الكبرى في أوروبا. واندلع حريق في أحد مباني التدريب بالمحطة، ما أثار مخاوف بشأن السلامة النووية. وبعد الانسحاب من محيط كييف في ربيع 2022، شنت روسيا عدة ضربات بالصواريخ والطائرات

شنّت روسيا هجوماً كبيراً ضد منشآت الطاقة الأوكرانية أخيراً

في يونيو/حزيران من العام نفسه على محطات توليد الكهرباء ومحطات التحويل في أوكرانيا. وتسبّبت هذه الهجمات في انقطاع الكهرباء عن العديد من المدن الأوكرانية. وكثفت روسيا هجماتها على شبكة الطاقة الأوكرانية في أكتوبر/تشرين الأول 2022 انتقاماً لاستهداف أوكرانيا جسر كيرتش في شبه جزيرة القرم التي احتلتها روسيا في عام 2014، وحينها غرقت العاصمة كييف ومدن أخرى في الظلام. وزادت حدة الهجمات على مرافق الطاقة في ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه، وأطلقت روسيا 158 صاروخاً وطائرة مسيّرة استهدفت البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، في هجوم هو الأكبر حتى ذلك الحين. وحرمت الهجمات عشرات آلاف المنازل من التدفئة في فصل الشتاء.

في الربيع الماضي، هاجمت روسيا بشكل منهجي قدرات توليد الطاقة الأوكرانية، واستهدفت التوربينات والمولدات ومعدات التحكم بهجمات مشتركة ضخمة كانت فعالة للغاية، واستهدفت الطاقة الحرارية والكهرومائية، ومن ضمنها تدمير وحدات توليد الطاقة في منطقة دنيبرو، والتي تعد أكبر محطة للطاقة المائية في أوكرانيا. وجاء الاستهداف رداً على ضرب مصافي النفط الروسية. وفي يونيو الماضي، قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إن روسيا دمرت نصف قدرة توليد الكهرباء في بلاده، منذ أن بدأت في ضرب منشآت الطاقة في أواخر مارس الماضي. ومع تحول المعارك إلى حرب موضعية بين روسيا وأوكرانيا من دون تغيرات كبيرة على خطوط الجبهة، وبعد زيادة قدراتها الصاروخية وفي مجال الطائرات بدون طيار، زادت أوكرانيا هجماتها على البنى التحتية للطاقة في روسيا. ومنذ مطلع العام الحالي هاجمت أوكرانيا منشآت البنية التحتية الروسية للنفط أكثر من 60 مرة وثقتها المواقع الإخبارية الروسية. وبثت قنوات «تليغرام» الروسية مقاطع فيديو وثقت قرابة 50 حريقاً على مصافي النفط ومرافق التخزين.

وركزت القوات الأوكرانية على ضرب أهداف في المقاطعات الروسية القريبة من الحدود. وشن الأوكرانيون 17 هجوماً على مرافق البنية التحتية في مقاطعة كراسنودار، جنوبي روسيا، و5 هجمات على مقاطعة روستوف، حيث تلقت روسيا من أقوى الضربات في منشأة لتخزين النفط في مدينة بروليتارسك. وفي 22 أغسطس الحالي، أعلنت البحرية الأوكرانية مسؤوليتها عن هجوم على ميناء قوقاز قرب جسر القرم في مقاطعة كراسنودار الروسية. وذكرت في بيان، أنها استهدفت عبّارة للسكك الحديد تحمل 30 خزاناً، وذكرت مواقع اخبارية أن العبّارة غرقت بعد فشل السيطرة على النيران فيها. وشكل استهداف منشأة لتخزين النفط في مقاطعة لينينغراد، شمال غربي روسيا، في 18 يناير/ كانون الثاني الماضي نقلة نوعية في عمليات أوكرانيا. وحينها تبنّت كييف استهداف المنشأة الواقعة على بعد 900 كيلومتر عن الحدود بعدد من المسيّرات.

ومنذ مطلع العام الحالي حتى منتصف مارس الماضي، هاجمت أوكرانيا 13 منشأة نفطية لتكرير أو تخزين النفط في روسيا، ما تسبّب في ارتفاع أسعار البنزين. وفرضت روسيا حظراً على صادرات البنزين بين شهري مارس ومايو الماضيين. وفي نهاية يوليو/ تموز قررت موسكو فرض الحظر حتى نهاية العام الحالي لمنع النقص في السوق المحلية وكبح ارتفاع الأسعار التي ارتفعت نتيجة شح المعروض. ومرافق النفط الروسية هدف منطقي للقوات الأوكرانية، فالنفط هو أحد أهم مصادر دخل الموازنة الروسية، والضامن لاستمرار تمويل الحرب على أوكرانيا. ومن الواضح أن تركيز معظم الضربات في المناطق الحدودية كان بهدف قطع الإمدادات عن القوات الروسية على الجبهات في لوغانسك ودونيتسك وزابوريجيا وخيرسون إضافة إلى منطقة خاركيف.

والواضح أن الخسائر الحقيقية التي تكبّدتها روسيا من موجة الهجمات على مصافي التكرير لا تتجاوز عشرات الملايين من الدولارات لكل مصنع، ورغم أنه مبلغ كبير مقارنة بكلفة الهجمات، إلا أنه لم يؤثر كثيراً. ووفقاً لوكالة بلومبيرغ في يونيو الماضي، قامت روسيا بتكرير 5,2 ملايين برميل من النفط يومياً في المتوسط في إبريل/نيسان الماضي، مقارنة بـ 5,5 ملايين في يناير الماضي. وحسب الخبراء فإنه في حال تراجع قدرة التكرير الروسية بنحو 300 ألف برميل بسبب الهجمات فإن الخسارة لم تتجاوز 135 مليون دولار في إبريل الماضي، الذي حققت فيه روسيا 16 مليار دولار من صادراتها النفطية.

إبطال ذخائر قرب محطة كورسك النووية

أعلنت موسكو أنها أبطلت مفعول ذخائر لم تنفجر، قدمتها واشنطن لكييف، قرب محطة كورسك النووية الروسية، وذلك بعد يوم على زيارة المدير العام لوكالة الطاقة الذرية رافاييل غروسي المحطة

بعد مرور يوم على زيارة المدير العام لوكالة الطاقة الذرية، رافاييل غروسي، محطة كورسك النووية الروسية، أفاد الحرس الوطني الروسي، أمس الأربعاء، بأن عناصره أبطلوا «مفعول ذخائر لم تنفجر، قدمتها الولايات المتحدة وأطلقتها أوكرانيا وسقطت على بعد 5 كيلومترات فقط من المحطة». وذكر الحرس في بيان أن «خبراء المتفجرات عثروا على قذيفة من نظام إطلاق صواريخ من طراز هيمارس (أميركي الصنع)»، قبل تفجيره في موقع آمن. وكانت روسيا قد دعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى اتخاذ موقف «أكثر موضوعية ووضوحاً» بشأن السلامة النووية، وذلك بعد يوم من زيارة غروسي لمحطة كورسك النووية.

ونقلت وكالة ريا نوفوستي الروسية عن المتحدثة باسم وزارة الخارجية ماريا زاخاروفا قولها أمس الأربعاء، إن موسكو تريد من الوكالة أن «تتحدث بصراحة أكبر عن مسائل الأمن النووي»، ونفت أن يكون ذلك بمثابة طلب من الوكالة لاتخاذ موقف منحاز لروسيا. وقالت زاخاروفا «نتابع تقييمات وأنشطة هذا الكيان (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) لكن في كل مرة نريد منه أن يعبّر بشكل أكثر موضوعية ووضوحاً عن موقفه». ورفض الكرملين، أمس الأربعاء، كلام الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، عن خطة لديه لإنهاء الحرب. واعتبر الكرملين في بيان أن «روسيا ستواصل عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا (الاسم الروسي لغزو أوكرانيا)». وكان زيلينسكي قد أعلن خلال مؤتمر صحافي في كييف، أول من أمس الثلاثاء، أنه سيقدم خطته، التي لم يكشف عن تفاصيلها الكاملة، إلى الرئيس الأميركي جو بايدن، والمرشحين للرئاسيات الأميركية، الجمهوري دونالد ترامب والديمقراطية كامالا هاريس.

دعت زاخاروفا غروسي إلى «التحدث بصراحة عن الأمن النووي» (Getty)

ميدانياً، نقلت وكالة تاس الروسية للأنباء، أمس الأربعاء، عن وزارة الدفاع الروسية إعلانها سيطرة قواتها على بلدة كوميشيفكا بمنطقة دونيتسك في شرق أوكرانيا. في المقابل، قُتل ستة أشخاص بقصف روسي على منطقة دونيتسك في شرق أوكرانيا، وفق ما أعلن الحاكم المحلي، فاديم فيلاتشكين. وأضاف على منصة تليغرام: «قتل الروس أربعة أشخاص ودمروا منزلا في قرية إزمايليفكا القريبة جداً من الجبهة». ولفت إلى أن هجوماً آخر أدى إلى مقتل شخصين قرب تشاسيف يار، وتدمير عشرات المنازل. ودعت كييف سكان المنطقة التي تسيطر عليها جزئياً قوات موالية لروسيا منذ عام 2014، إلى إخلائها بعد غزو موسكو لأوكرانيا. وأخيرا، أمرت السلطات المحلية بعمليات إجلاء إلزامية واسعة النطاق مع تقدم القوات الروسية نحو بوكروفسك، وهي مدينة لوجستية كان يقطنها حوالى 60 ألف شخص.

(رويترز، فرانس برس)